# العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

السنة الثالثة
العدد 26
ايلول 2017

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي


العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

### خلال مؤتمر صحفي جمعه بوزير الاتصالات

## وزير العدل يعلن عن عقد مذكرة تعاون (فني وقانوني) مشتركة بين وزارتي العدل والاتصالات

أعلن وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن عقد مذكرة تعاون (فني وقانوني) مشتركة بين وزارتي العدل والاتصالات، من شأنها ان توفر الارضية للانتقال بعمل الدوائر العدلية من الاسلوب التقليدي الى الالكتروني وبما يقدم اكبر خدمة للمواطن العراقي ومؤسسات الدولة.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال مؤتمر صحفي جمعه بوزير الاتصالات الاستاذ حسن الراشد، في مقر الوزارة، اليوم الثلاثاء، مبينا ان هذه الاتفاقية تمت برعاية وزارة العدل لتطوير سبل التعاون الثنائي عن طريق الافادة من المشاريع الحديثة لدى وزارة الاتصالات وتكريسها لتقديم الخدمات الفنية للدوائر الخدمية الخاصة بالوزارة، اضافة الى تعزيز الجانبين الامني والاداري فيها.

واكد السيد الوزير ان هذه المذكرة ستساهم في تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في الدوائر العدلية وتمنع (التلاعب والتزوير) في مفاصلها وتقديم الخدمات للمواطنين بشكل يقضي على الروتين وبسرعة قياسية، في مجال تبادل صحة الصدور وتناقل الوثائق الالكترونية، وخصوصا بعد اقرار القانون المتعلق بالتوقيع والوثائق الالكترونية.

ودعا السيد الوزير الى ان تكون مذكرة التعاون بين الوزارتين في مجال تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، منطلق لباقي الوزارات لعقد اتفاقيات متبادلة تساهم في تنفيذ هذا البرنامج الحكومي والافادة من شركات الوزارة بمختلف المجالات، مبينا ان وزارة العدل شرعت ومنذ عدة سنوات لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية وانجزت ارشفة جميع وثائقها خلال الفترة الماضية، الا ان الظروف الاقتصادية تسببت بتعطيل هذا المشروع الحيوي، ومن شأن هذا التعاون ان يسهم في توفير امكانية تنفيذه. بدوره، قال وزير الاتصالات السيد حسن الراشد، ان هذه الاتفاقية ستحقق مجالات متعددة للتعاون مع وزارة العدل، وفي مقدمتها توفير دورات لموظفي وزارة الاتصالات في المجالات الادارية والقانونية تساهم في تطوير اداءهم المهني وكذلك التعاون بالجانب الاستشاري، مشيرا الى ان وزارة الاتصالات ملتزمة بتوفير متطلبات الانتقال بعمل مؤسسات الدولة من الاسلوب الورقي التقليدي الى الالكتروني، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وصولا الى تحقيق التكامل المطلوب وبالتعاون مع الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب السيد رئيس الوزراء. وافاد الراشد الى ان هذا المشروع من شأنه توفير الخدمات الفنية والامنية وتقديم الخدمات الادارية وانجاز معاملات المواطنين بالسرعة القصوى وتحد من الروتين الوظيفي والفساد الاداري، عبر التعاون بين دوائر ومؤسسات الدولة والارتقاء بمستوى العمل والخدمات الى مصاف النظم الالكترونية المعتمدة في الدول المتقدمة.

## خطوات على طريق الحكومة الالكترونية

د. حيدر الزاملي

مشوار كبير قطعته وزارة العدل في تنفيذ ستراتيجيتها خلال الاعوام الماضية لتحقيق نقلة حقيقية في اسلوب عملها من الاسلوب التقليدي الى الالكتروني، بعد استكمال ارشفة اغلب الوثائق والسجلات في الدوائر العدلية والتي تطلبت مجهوداً متواصلاً وعلى مدى سنوات، وسيتحقق من خلاله حفظ لاملاك المواطنين والشرائح المستفيدة من الدوائر العدلية بضمنها اموال القاصرين والنزلاء في دائرة الاصلاح العراقية، اذ تحقق عبر اعتماد التكنلوجيا الحديثة حفظا كاملا لمعلومات جميع النزلاء والموقوفين في سجون الوزارة، وهذا الامر بحد ذاته ساهم في حصر تواجد النزلاء ضمن القطاعات السجنية ما يسهل على ذويهم الوصول اليهم اضافة الى توفير قاعدة معلومات بكل نزيل يتضمن معلومات عن محكوميته ويسرع من عملية الافراج عنه.

الصعوبات الكبيرة التي واجهها هذا المشروع لم تثبط من عزيمتنا بل زادتنا اصراراً على اكماله لتقديمه كهدية للشعب العراقي في وقت تحقق خلاله النصر الناجز على الارهاب على يد قواتنا الامنية، وكان لنا الفخر ان نعمل على هذا المشروع وبمراحل متعددة وصولا الى المراحل الحالية، الا ان الازمة المالية التي مر بها البلد اثرت بشكل كبير على تنفيذ هذا المشروع الحيوي والهام والذي يعد المنطلق لمشروع الحكومة الالكترونية بصيغته النهائية. وعلى الرغم من ان خطوات التأسيس لهذه الانتقالة ترافقها الكثير من الصعوبات الا ان تضافر جهود الخيرين من شأنه ان يضع قطار العمل الجاد على مساره الصحيح، ومن هذا المنطلق فقد شرعنا بعقد مذكرة تعاون مذكرة تعاون (فني وقانوني) مشتركة بين وزارتي العدل والاتصالات، ابدى خلالها وزير الاتصالات السيد حسن الراشد، قدرا عاليا من التفاعل لتحقيق ودعم مشروع الحوكمة الالكترونية في وزارة العدل، عبر تسخير كل الامكانيات المتوافرة، من اجل ان تكون ثمرة هذا التعاون المنطلق الاساس الذي تعتمد عليه باقي مؤسسات الدولة للانطلاق في تنفيذ مشاريع التحول بعملها الى الاسلوب الالكتروني المتطور.

تكملة الكلمة ص٤

### وزير العدل يهنئ الشعب العراقي بحلول عيد الأضحى وتحرير الموصل..
### ويدعو لموقف موحد لإعادة البناء والاعمار

تقدم وزير العدل د. حيدر الزاملي، بالتهاني والتبريكات الى الشعب العراقي الأبي، بمناسبة حلول عيد الأضحى الأغر والذي تزامن مع مناسبة تحرير تراب محافظة الموصل من عصابات داعش.

وأشاد السيد الوزير بالتضحيات الكبيرة للعراقيين في رسم ملامح الانتصارات التاريخية المتحققة على يد القوات الامنية والحشد الشعبي في التصدي للهجمة الإرهابية الشرسة التي شهدتها البلاد، داعيا الى رص الصفوف والتصدي لمخططات الجهات المغرضة التي تحاول استهداف الوحدة الوطنية التي كانت الرهان الكبير في إفشال الأجندات الخارجية التي حاولت الى تقسيم وتفتيت البلاد. ودعا السيد الوزير، الشعب العراقي الى موقف شعبي وسياسي موحد للانطلاق في معركة جديدة الا وهي معركة البناء والاعمار لمسح اثار الدمار الكبير الذي طال اغلب مدن البلاد بسبب الإرهاب الغاشم، مبينا ان وزارة العدل وموظفيها أدوا مهمة كبيرة وكانوا في الصفوف الأولى لاعادة الحياة الى المناطق المحررة بهدف إعانة العوائل المتضررة من شر الإرهاب للعودة إلى مناطق سكناها.

واشار السيد الوزير الى ان النصر على داعش تحقق في لحظة تاريخية تضافرت فيها ارادة العراقيين جميعا بإسناد الحشد الشعبي للجيش فأوجدت قوة استثنائية مكنت العراق من النهوض وسحق اكبر آلة إرهابية على مر التأريخ، هذا الموقف لن يتوقف عند العمل العسكري فحسب، وإذا ما انسحب على المشهد العراقي بمختلف مناحيه فأنه سيحدث نقلة نوعية سترتقي بالبلد الى مصاف دول العالم الكبرى لامتلاكنا جميع مقومات النهوض، وخصوصا بعد ان قطعت الحكومة أشواطا كبيرة في مجالات إعادة العراق الى مكانته العربية والدولية.

### خلال جلسة مجلس العدل الخامسة لعام 2017

## وزير العدل يوجه بافتتاح دائرة الكاتب العدل في الجانب الايسر بالموصل

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، بافتتاح دائرة الكاتب العدل في الجانب الايسر بمحافظة الموصل، بعد تحريرها من عصابات داعش الارهابية، مؤكدا ان الموافقات متاحة لجميع الدوائر العدلية بافتتاح واستحداث دوائر جديدة في المناطق المحررة شريطة توفر الامكانات البشرية والمادية، وبما يساهم في استئناف العمل وتقديم الخدمات للمواطنين باسرع وقت ممكن.

اعلن السيد الوزير ذلك خلال جلسة مجلس العدل الخامسة لعام ٢٠١٧، المنعقدة اليوم الاثنين، في مقر الوزارة، والتي حضرها السادة وكيل الوزارة الاداري عبدالكريم فارس، ووكيل الوزارة الاستاذ حسين الزهيري ومفتش عام الوزارة السيد حسن العكيلي، ورئيس مجلس شورى الدولة الاستاذة سامية كاظم والمدراء العامون في الوزارة، حيث ابتدأ السيد الوزير الجلسة بمراجعة جدول متابعة تنفيذ قرارات مجلس العدل في الجلسة السابقة.

وناقش خلال الجلسة امكانية استحداث وحدات للتصاريح الامنية في الدوائر العدلية المستقلة، تكون مرتبطة ادارياً بالدائرة و فنيا بقسم التصاريح الامنية المركزي، كما تناول الاجتماع النتائج التي توصلت اليها دائرة التخطيط فيما يخص مكننة دائرة الكاتب العدل لعرضها على اللجنة الخاصة بوزارة الاتصالات.

وبحث السيد الوزير واعضاء مجلس العدل، عرض تشغيل النزلاء وحسب قانون ادارة النزلاء، موضحا ان الوزارة لا تمانع من تشغيل النزلاء ضمن القانون كطاقة بشرية بما يحقق منفعة لهم ومورد مادي واستغلال لوقت فراغهم. وتناول الاجتماع الموضوع الخاص بصرف بطاقة (ماستر كارد) لموظفي الوزارة، ومراحل اتمام الاجراءات التي تتابعها اللجنة المشكلة مع دائرة التخطيط، حيث وجه السيد الوزير بضرورة تقديم التسهيلات اللازمة للفرق التابعة للمصرف والمشرفة على صرف البطاقات. واستمع السيد الوزير واعضاء المجلس في ختام الجلسة، الى تقارير اللجان التي يرأسها المدراء العامون الموفدون الى المحافظات، لمتابعة اعمال المديريات والوقوف على احتياجاتها والاخذ بنظر الاعتبار المشاكل التي تواجهها والتعامل معها بشفافية.

## وزير العدل د.حيدر الزاملي يبحث التعديلات الواردة على قانون العفو العام

قال وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان التعاون مابين الحكومة ومجلس النواب من اولويات عمل وزارة العدل لتحقيق مصلحة البلد والمواطن. ذكر السيد الوزير ذلك خلال حضوره الى اجتماع في اللجنة القانونية النيابية بمجلس النواب، وبحضور كل من وزير الدفاع ومستشار الامن الوطني ورئيس جهاز الادعاء العام وممثل الحكومة في مجلس النواب. وناقش السيد الوزير خلال الاجتماع مع السادة والسيدات الحضور التعديلات الواردة على قانون العفو العام بما يهدف الى تحقيق العدالة بين الجميع وتقديم خدمة البلد والمواطن وتحقيق السلم المجتمعي وعدم هدر جهد الاجهزة الامنية.

### لدى استقباله لوفد من شيوخ العشائر العراقية الاصيلة

## وزير العدل: دور العشائر لمرحلة ما بعد داعش يحد من الصراعات الداخلية وخطر الارهاب

قال وزير العدل، د. حيدر الزاملي، ان دور العشائر في المرحلة التي ستلي تحرير البلاد من تواجد عصابات داعش سيساهم في تعزيز الامن المجتمعي ويحد من الصراعات الداخلية وخطر الارهاب. ذكر السيد الوزير ذلك، لدى استقباله، اليوم الاربعاء، لوفد عشائري مكون من رئيس لجنة العشائر وامير قبائل زبيد وامير قبائل ربيعة وممثل لجنة العشائر في مكتب رئيس الوزراء، وعددا من شيوخ العشائر العراقية الاصيلة في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، مبينا ان الحكومة تسعى لايجاد اسس قانونية لتنظيم عمل العشائر في الحد من النزاعات بين افراد المجتمع والسيطرة في مرحلة ما بعد داعش وتعزيز السلم المجتمعي تمهيدا لعودة العوائل النازحة والمهجرة الى مناطق سكناها. من جانبهم، ابدى السادة الحضور استعدادهم للتعاون في جميع المجالات والتي من شأنها ان تساهم في تطبيق وتعزيز سلطة الدولة والقانون في عموم المحافظات، وبما يعزز الامن الوطني ويشارك في مواجهة مخاطر النزاعات العشائرية والتهديدات الارهابية الخارجية.

## وزارة العدل توقع مذكرة تعاون مشترك مع وزارة الاتصالات

وقع وزير العدل د. حيدر الزاملي والسيد حسن الراشد وزير الاتصالات بمقر وزارة العدل اليوم الثلاثاء مذكرة تعاون مشترك في المجال (الفني والقانوني)، لتبادل الخبرات ونقل العمل في الدوائر العدلية الى النظام الالكتروني.

واكدت وزارة العدل، ان مذكرة التعاون ستوفر الإمكانيات التي تمتلكها شركات وزارة الاتصالات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث سيساهم بتحول نظام العمل من الورقي إلى النظام الإلكتروني وربط جميع دوائر وزارة العدل بشبكة موحدة تكون تحت سيطرة وزارة العدل لتسهيل عمل الموظفين والقضاء على الفساد الإداري والاسراع بانجاز معاملات المواطنين. واضافت: ان التعاون سيشمل الجانب القانون والاستشاري والاداري وتقديم الخبرات والدورات التطويرية من قبل وزارة العدل الى وزارة الاتصالات للنهوض بواقع خبرات الكوادر الوظيفية في ما يخدم مؤسسات الدولة وخدمة المواطنين.

يشار الى ان مراسيم توقيع مذكرة التعاون بين وزارتي العدل والاتصالات حضرها المفتش العام للوزارة السيد حسن العكيلي ومدير عام دائرة التخطيط والمتابعة السيدة منى متي بيثون، ومن جانب وزارة الاتصالات حضر مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات السيد علي القصاب ومدير عام الدائرة القانونية في وزارة الإتصالات الاستاذ عماد محسن.

وزير العدل: الارتقاء بعمل الوزارة ردنا على ادعاءات المغرضين 2

وزير العدل: مشروع التحكيم العشائري سيساعد الدولة في حل النزاعات وتقوية القانون 3

وكيل وزارة العدل يلتقي وكيل وزارة الخارجية ويؤكد على اهمية توحيد الرؤى في ملف حقوق الانسان 4

مكتب المفتش العام ينظم حملة للتبرع بالدم دعما للقوات الأمنية والحشد الشعبي 5

## خلال جلسة مجلس رعاية القاصرين الثانية لعام 2017

# وزير العدل يوصي بتطوير سياسة دائرة رعاية القاصرين مالياً واجتماعياً

أوصى السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، باطلاع المجلس على التقرير المالي الخاص بصندوق رعاية القاصرين لغاية ١/ ٨/ ٢٠١٧، وعرض السياسة الجديدة في مجال الاستثمار باموال هذه الشريحة واعداد دراسة مفصلة بمبالغ الارباح المتحصلة لشريحة القاصرين.

واكد السيد الوزير، خلال ترأسه جلسة مجلس رعاية القاصرين الثانية للعام الحالي ٢٠١٧، هذا اليوم الاثنين، على اهمية مناقشة موضوع قطع الاراضي المملوكة لصندوق اموال القاصرين واتخاذ موقف نهائي بشأن كيفية استخدامها لصالح الصندوق، وموجهاً باطلاع المجلس على مشروع تعديل قانون رعاية القاصرين رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٠، وعلى الكشف المقارن بين الفقرات القديمة والفقرات المطلوب تعديلها لغرض تقديم الرأي بالتعديل او الاضافة.

و وافق المجلس على دراسة جدوى المشاريع المطروحة حاليا والتأكد من مردودها الاستثماري على اموال القاصرين والذي سيتم بالتعاون مع خبير اقتصادي للافادة من الاستشارات التخصصية ودراسة جدواها على اموال القاصرين، والعمل على استثمار اموال هذه الشريحة في المشاريع الاستثمارية المربحة وضمن الجانب المأمون.

بالاضافة الى دراسة امكانية التعاون مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان في سبيل متابعة وتحسين الظروف المعيشية للقاصرين وامكانية انشاء مراكز تأهيلية وثقافية للقاصرين بمختلف اصنافهم.

وحضر جلسة مجلس رعاية القاصرين عددا من السادة والسيدات اعضاء المجلس.

هذا وتسعى وزارة العدل الى تطوير اليات الاستثمار وتنمية اموال القاصرين، بهدف رفع قيمة الودائع المالية والعقارية لهذه الشريحة من خلال تعديل قانون رعاية القاصرين والذي سيضمن انتفاع القاصر من الودائع ضمن هذا الصندوق.

## خلال ترأسه اجتماع اللجنة المركزية الخاصة بكتابة مسودة تقرير جمهورية العراق

# وزير العدل: الوزارة انهت كتابة مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص بالميثاق العربي لحقوق الانسان

كد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان الوزارة انهت كتابة مسودة تقرير جمهورية العراق الدوري الاول حول الميثاق العربي لحقوق الانسان. ذكر السيد الوزير ذلك خلال تراسه اجتماع اللجنة المركزية الخاصة بكتابة مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص بالميثاق العربي، بحضور وكيل الوزارة الاستاذ حسين الزهيري، والمستشار في مجلس الدولة احمد المعيني، وممثل عن الامانة العامة لمجلس الوزراء، وأعضاء اللجنة المركزية المشكلة من اغلب الوزارات ذات العلاقة.

وناقش السيد الوزير وأعضاء اللجنة المركزية مجمل الامور الخاصة بمسودة التقرير الذي تضمن معلومات اساسية عن جمهورية العراق، والتأكيد على توثيق جميع انتهاكات جرائم داعش الارهابية بعد 9/6/2014 ومنها مجزرة سبايكر التي راح ضحيتها 1700 طالب من القوة الجوية، بالإضافة الى استعباد النساء في سهل نينوى وغيرها، مشيراً الى ان العراق يتعرض لهجمة كبيرة ويجب ازاحة هذه الهجمة.

وفي ختام الاجتماع تمت الموافقة على مسودة تقرير جمهورية العراق وتم الاتفاق على رفعه لمجلس الوزراء للمصادقه عليه ومن ثم يرفع الى لجنة الميثاق العربي لحقوق الانسان في جامعة الدول العربية عن طريق وزارة الخارجية العراقية.

## وجّه كتاب شكر وتقدير الى مفتش عام الوزارة السيد حسن حمود العكيلي

# وزير العدل: مكتب المفتش انجاز مهام وطنية بمكافحة الفساد رغم التقشف المالي

وجّه وزير العدل د. حيدر الزاملي، كتاب شكر وتقدير الى مفتش عام الوزارة السيد حسن حمود العكيلي، لانجازه تقرير نشاطات المكتب لعام 2016، مشيداً بالمهام الكبيرة المنجزة من هذه المؤسسة الرقابية في انجاز مهام عملها بشكل وطني رصين ساهم بمكافحة الفساد رغم التقشف المالي. وأشاد السيد الوزير بعمل مكتب المفتش العام الذي تحقق من خلاله اعادة الحق الخاص للمواطنين والعام المتعلق باموال الدولة خلال العام الماضي على الرغم من قلة التخصيصات المالية المخصصة لفرق التحقيق والتفتيش الخاصة بالمكتب، والتي ساهمت بضغط النفقات وانجاز بعض مهام عملها بمجهود ذاتي. واوضح السيد الوزير: ان المرحلة المقبلة من عمر الحكومة سيتم خلالها التركيز على جانب محاربة الفساد بجميع انواعه ومحاسبة المتعاملين به، باعتباره الوجه الاخر للارهاب واحد اهم اسبابه، داعيا الى وقفة وطنية من الجميع للشروع بمرحلة البناء واعمار البلاد بعد الانتصار على داعش وتحرير البلاد من شروره. يشار الى ان اهم انشطة مكتب المفتش العام لسنة 2016، والتي تضمنها تقريره السنوي، اجراء زيارات تفتيشية وعددها (42)، وزيارات تدقيقة وعددها (44)، وبلغ عدد الشكاوى المنجزة (403)، والقضايا التحقيقية المنجزة (196)، وعدد القضايا التحقيقية المدورة من الاعوام السابقة 145، فيما بلغت قيمة المبالغ النقدية المستردة الى خزينة الدولة (1،195،002،883) مليار ومائة وخمسة وتسعون مليون والفان وثمانمائة وثلاثة وثمانون دينار، نتيجة مخالفات شركات الاطعام لتجهيز أطعام السجون، كما تضمن التقرير المبالغ النقدية الموصى بأستردادها الى خزينة الدولة ويبلغ مقدارها (9/950/000/000) تسعة مليارات وتسعمائة وخمسون مليون دينار، الخاصة بتزوير جنس وصف العقار لرفع قيمة الرهن.

# العدل تعمم على جميع دوائرها بضرورة الالتزام بالاوامر القضائية ومحاسبة المقصرين

اصدرت وزارة العدل عدة تعميمات لجميع دوائرها بضرورة الالتزام بالاوامر القضائية المكتسبة الدرجة القطعية وبشكل عاجل وحسب القانون.

فيما شددت على الدوائر بمتابعة الموظفين الذين يخالفون هذه التعميمات والتحقيق معهم وتحميلهم المسؤولية القانونية.

كذلك اكدت على ضرورة جعل حركة الكتب الرسمية والبريد بشكل سريع ومباشر حفاظاً على حقوق المواطنين وانجاز معاملاتهم بالسرعة الممكنة.

# العدل تحذر من التعامل مع منتحلي الصفة والمزورين وتطالب بابلاغ الاجهزة الامنية عنهم مباشرة

حذرت وزارة العدل من ظهور بعض الاشخاص ممن يدعون انتمائهم او اتصالهم بوزارة العدل او قياداتها ويعملون على خداع المواطنين لتحصيل منافعهم الخاصة او ابتزاز المواطنين في سبيل الكسب غير المشروع. كذلك يدعي هؤلاء المنتحلين ان بامكانهم التوسط في اجراءات نقل الموظفين ويستغلون اصحاب العقول البسيطة في هذا الاتجاه. وفي الوقت الذي تدعو فيه الوزارة جميع الاجهزة الامنية لرقابة هذه الحالات والسيطرة عليها، تدعو كل من يتعرف على هؤلاء المدعين والمنتحلين الى ابلاغ الاجهزة الرقابية والامنية فورا، وان الوزارة لاتتحمل تبعات الانخداع بوعود هؤلاء الفاسدين.

## خلال زيارته التفقدية لموقف الحارثية الاصلاحي

# وزير العدل: الارتقاء بعمل الوزارة ردنا على ادعاءات المغرضين

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان استئناف العمل في موقف الحارثية التابع لدائرة الاصلاح العراقية بعد موافقة السيد رئيس الوزراء د.حيدر العبادي، سيساعد في تثبيت برنامج اصلاح النزلاء وحسب التصنيف العالمي المعتمد في السجون التابعة للوزارة، مشيراً الى ان الارتقاء بعمل الوزارة هو الرد الأبلغ على ادعاءات المغرضين من الذين يحاولون اعاقة مسيرة العمل.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال زيارته التفقدية التي اجراها، حيث قال بان الموقف سيجهز بنظام الكاميرات لرصد جميع الحالات من الداخل والخارج بالإضافة الى ربطها بالمقر المسيطر في دائرة الاصلاح ومقر الوزارة وزيادة عدد الحراس الاصلاحيين بالموقف بعد إشراكهم في دورات تطويرية واكمال كافة المتطلبات، مؤكداً على مراعاة مبادئ حقوق الانسان وانسيابية العمل وتنظيم مواجهة النزلاء.

وقد حضر الزيارة السيد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية السيد حسين العسكري، وقال: ان وزارة العدل وبتوجيه ومتابعة السيد الوزير قد دأبت خلال الفترة الماضية على تطوير العمل في المجالات القانونية والصحية بدائرة الاصلاح العراقية، وقد حظيت بإشادة المنظمات الدولية والمحلية وفقاً للتقارير الخاصة بزياراتها الميدانية التي اجرتها للسجون التابعة للوزارة.

## شكّلت لجنة باشراف السيد الوزير لكشف التلاعب باقيام العقارات

# وزارة العدل: الحكم بالسجن على موظفين في مديرية التسجيل العقاري بابل بقضايا فساد

أصدرت محكمة جنايات بابل المختصة بقضايا النزاهة حكما بالسجن على خمسة موظفين في مديرية التسجيل العقاري في بابل، وعزل احدهم من الوظيفة وتضمينهم مبالغ مالية كونهم اعضاء في لجنة كشف وتقدير العقارات، وثبت مغالاتهم بتقدير أقيام عقارات عن سعرها الحقيقي. واكدت وزارة العدل، ان نتائج اللجنة التحقيقية التي وجّه بتشكيلها وزير العدل د. حيدر الزاملي، للنظر في كشف المغالاة بأقيام العقارات وتغيير أوصافها بمديرية التسجيل العقاري في بابل، أسفرت عن أصدار المحكمة المختصة حكمها بالسجن لمدة خمس سنوات وشهر واحد وتضمين مبلغ الضرر ومقداره (39،918،092) تسعة وثلاثون مليون وتسعمائة وثمانية عشر الف واثنان وتسعون دولار أمريكي بالتضامن والتكافل بين المتهمين، وتم تمييز الحكم وتصديقه بموجب قرار محكمة التمييز الاتحادية.

واوضحت الوزارة، بأن الاجراءات الفنية التي اتخذتها دائرة التسجيل العقاري وفقاً لتوجيهات السيد الوزير بارشفة السجلات العقارية في جميع المحافظات ساهمت في الحد من التلاعب باملاك المواطنين، ومن شأنها ان تضع اي مفسد تحت طائلة القانون، مشيرة الى ان السيد الوزير وجّه بمنح الممثل القانوني للوزارة كتاب شكر وتقدير تثميناً لجهوده المبذولة في متابعة القضية ومساهمته بكشفه لتلاعب المفسدين.

## خلال اجتماعه التشاوري بوفد رؤساء العشائر العراقية الاصيلة

# وزير العدل: التحكيم سيدعم دور العشائر في تحقيق السلم المجتمعي

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة تسعى لتنظيم عمل العشائر العراقية عبر منهج التحكيم العشائري بما يساهم بتفعيل دولة المؤسسات وبالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال اجتماعه التشاوري الدوري الذي جمعه اليوم الاربعاء في مقر الوزارة، بوفد ضم السيد رئيس لجنة العشائر النيابية، وامير قبائل ربيعة وامير قبائل زبيد، وشيوخ عدد من العشائر العراقية الأصيلة لمناقشة فقرات محضر التحكيم العشائري وتسوية المنازعات، والذي ستكون فيه وزارة العدل جهة الاشراف الحكومي المساهمة في توثيق المحكمين المعتمدين ومحاضر التحكيم.

واضاف السيد الوزير: ان الاجتماع تضمن جلسة تداول حول فقرات مسودة الاتفاقية المؤمل ابرامها بين وزارتي العدل والداخلية، بهدف أشراك العشائر بالفقرات الموجودة ضمن هذه المذكرة وتدوين جميع الملاحظات قبل عقد الاتفاقية وبما ينسجم مع التوجه الحكومي والمجتمعي في تحقيق التعايش السلمي بين ابناء المجتمع وتفعيل دولة المؤسسات.

ونوه السيد الوزير الى ان وزارتي العدل والداخلية تبذلان جهودا كبيرة في هذا المجال، والذي من نتائجه ان يضع المجتمع العراقي بالاتجاه الصحيح في مجال حل النزاعات العشائرية في اطار الشريعة والقانون والاعراف والتقاليد الصحيحة.

بدورهم، فقد اشادت الشخصيات المشاركة بالاجتماع بالدور الكبير لوزارة العدل لدعم العشائر العراقية، ومساعيها بتفعيل منهجية التحكيم العشائري، والذي من شأنه ان يساهم في حل النزاعات العشائرية ضمن الضوابط الصحيحة، مؤكدين استعدادهم الكامل لدعم هذا المشروع لما له من اهمية في تنظيم عمل العشائر العراقية.

## مقابلات الوزير

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي القنصل الامريكي واكد سيادته خلال اللقاء على عزم الوزارة عبر لجانها القانونية والإنسانية عرض ملف تجريم تنظيم داعش أمام القضاء المحلي والدولي، داعيا إلى وقفة موحدة من المجتمع الدولي لدعم الحكومة في مسعاها لعرض قضايا الانتهاكات المرتكبة من التنظيم ضد العراقيين.

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي السفير الكويتي حيث جرى خلال اللقاء بحث مجمل الأوضاع الأمنية وخصوصا أوضاع العوائل النازحة في العراق اضافة الى بحث سبل توطيد وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات .

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي سفير مندوب العراق الدائم في الامم المتحدة محمد بحر العلوم ،واكد بأن العراق قد حقق انتقالة كبيرة في ملف حقوق الإنسان على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد في ضل الحرب على الإرهاب مؤكداً أهمية تظافر جهود المنظمات الدولية والمحلية المختصة في مجال حقوق الإنسان لإعانة النازحين وتوفير احتياجاتهم الأساسية لحين عودتهم الى المناطق المحررة .

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي النائب غزوان فيصل وذلك للتداول حول الامور التي تصب في خدمة المواطنين من جميع النواحي الامنية والخدمية والسياسية . واكد السيد الوزير ان الانتصارات الاخيرة المتحققة في تلعفر فاتحة خير لعراق جديد بعد اعلان النصر النهائي

استقبل وزير العدل د.حيدر الزاملي النائب فالح الساري حيث اشاد بالانتصارات المتحققة مؤخرا في مدينة تلعفر والدور الكبير الذي يقدمه الجيش والحشد الشعبي في جميع الميادين واثره في حفظ كرامة العراق والعراقيين .

ستقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي النائب مطشر السامرائي واكد على ان الدوائر العدلية قد باشرت بالعمل في معظم المناطق المحررة من سيطرة داعش الارهابي لتقديم افظل الخدمات للمواطنين

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي وفد من عشيرة البو طيف واشار الى ان العشائر العراقية هم الداعم الاول للدولة في مجال تنفيذ الاصلاحات ومحاربة الفساد والارهاب وتحرير الاراضي العراقية من داعش الارهابي.

العدل والمجتمع
السنة الثالثة - العدد 26 - ايلول 2017
Third Year- No - 26 - Sept. 2017

### خلال استقباله وفد المجلس المركزي لشيوخ وقبائل العشائر العربية

# وزير العدل: مشروع التحكيم العشائري سيساعد الدولة في حل النزاعات وتقوية القانون

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان مشروع التحكيم العشائري سيساعد الدولة في حل النزاعات وتقوية القانون وإبراز دور العشائر.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي اليوم الخميس وفد المجلس المركزي لشيوخ وقبائل العشائر العربية برئاسة الشيخ عباس السعدي.

وناقش السيد الوزير والوفد الزائر مشروع التحكيم العشائري وتسوية المنازعات، والذي ستكون فيه وزارة العدل جهة الاشراف الحكومي المساهمة في حل النزاعات العشائرية وتوثيق المحكمين المعتمدين، مشيدا بدور العشائر العراقية في الانتصارات المتحققة في المناطق المحررة وتلبيتهم لفتوى الجهاد وما قدموه من دور كبير في تقديمهم الدعم المعنوي واللوجستي للمقاتلين ومساهمته في القضاء على عصابات داعش الارهابية.

وأوضح السيد الوزير ان مشروع التحكيم العشائري لقي ترحيبا من قبل اطراف رسمية واجتماعية على مختلف الاصعدة، لما له من دور كبير في تحقيق السلم المجتمعي.

بدوره، اثنى الوفد الزائر على دور وزير العدل د.حيدر الزاملي، في تصديه لهذا المشروع الذي سيساهم في ابراز دور العشائر قانونيا، وفي ختام اللقاء قدم الوفد الزائر درع القبائل والعشائر العربية، وكتاب شكر وتقدير للسيد الوزير تثمينا لجهوده.

# لقاء جمع رئيس مجلس القضاء الاعلى و وزير العدل حول مراسيم نقل ادارة المعهد القضائي لمجلس القضاء الاعلى

حضر وزير العدل د. حيدر الزاملي، اليوم الإحد، مراسيم تسليم ادارة المعهد القضائي لمجلس القضاء الاعلى، تنفيذا لما اقره مجلس النواب.

وتمت المراسيم باستقبال رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان في مكتبه، اليوم الأحد، السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي والوفد المرافق له للاتفاق على آليات تسليم ادارة المعهد القضائي من وزارة العدل إلى مجلس القضاء الأعلى. واكدت الوزارة، إن "مجلس القضاء الأعلى تسلم المعهد القضائي بعد صدور القانون الخاص بضمه إلى مجلس القضاء ونشره في الجريدة الرسمية"، مشيرة الى ان المباحثات بين الجانبين خلال اللقاء تطرقت للموضوعات المشتركة بينهما وكيفية ايجاد الحلول اللازمة لمعالجتها بما يخدم تعزيز واحترام القانون وتطبيقه وبما يخدم المصلحة العامة". واوضحت الوزارة، ان "وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بتشكيل لجنة مختصة لتقديم التسهيلات اللازمة لانجاز عملية انتقال ادارة المعهد القضائي لمجلس القضاء الاعلى، كذلك سيتم تشكيل لجنة مماثلة من قبل مجلس القضاء الاعلى، تنفيذا لنصوص القانون وبما يساهم في تعزيز عمل المعهد القضائي باعتباره من المؤسسات التي تقدم خدمة لجميع مؤسسات الدولة، عدا كونها تختص في تخريج القضاة".

# العدل تشكل لجان تحقيقية ثابتة للتحقيق والتحري حول شكاوى المواطنين

اصدر السيد وزير العدل اوامر وزارية بتشكيل عدة لجان تحقيقية ثابتة تكون مهمتها اجراء التحقيق والتحري حول الابلاغات والشكاوى المقدمة من قبل المواطنين الى قسم شؤون المواطنين في مكتب الوزير بخصوص التجاوزات في الاجراءات التي يتخذها بعض موظفي دوائر التسجيل العقاري والتنفيذ وباقي الدوائر العدلية وفي مختلف المجالات.

بالاضافة الى استمرار التوجيه لقسم شؤون المواطنين باستلام الشكاوى وتسهيل الاجراءات بشكل عاجل، ودعوة جميع المواطنين بالابلاغ عن الحالات السلبية ومحاولات الابتزاز التي من الممكن ان يتعرضون لها اثناء اجراء معاملاتهم لمحاسبة الموظف المقصر وحسب القانون.

### تحت عنوان الضمانات القانونية في المواثيق الدولية

# قسم حقوق الانسان في وزارة العدل يقيم ورشة عمل بمشاركة موظفي دوائر الوزارة

أجرى قسم حقوق الإنسان في وزارة العدل ورشة عمل بعنوان، الضمانات القانونية في المواثيق الدولية بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقال قسم حقوق الانسان: ان هذه الورشة شارك فيها عدد من الموظفين من مختلف دوائر الوزارة والتي اقيمت على قاعة التدريب التابعة لدائرة التخطيط العدلي في مجمع الدوائر العدلية في الكرخ يوم الأحد الموافق 30/7/ 2017.

واضاف القسم: ان مدير قسم حقوق الإنسان الاستاذ قاسم جاسم حطاب، قام بإلقاء محاضرة حول نشأة حقوق الإنسان والتطور الحاصل في مجاله بعد الحرب العالمية الثانية وخروج الدول بوثيقة دولية تلخص المعايير الواجب إتباعها في تطبيق سياقات حقوق الإنسان وعلى الدول كافة الموقعة على الوثيقة والتي أطلق عليها (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) في 10 ديسمبر 1948 في قصر شايو في باريس، حيث تم التطرق إلى الضمانات الداخلية لحقوق الإنسان سواء كانت ضمانات دستورية أو قضائية أو سياسية، والتي تعتبر أحدى الوسائل الأساسية في حماية حقوق الإنسان وحرياته.

### لدعم البطاقة الوطنية وحفظ حق الملكية العقارية

# مدير عام دائرة التسجيل العقاري تستقبل مدير شؤون البطاقة الوطنيه والوفد المرافق له

استقبلت مدير عام دائرة التسجيل العقاري فوزية عليوي خفيف، العميد نشأة ابراهيم شلال مدير شؤون البطاقة الوطنيه والوفد المرافق له.

وقالت المدير العام: تم خلال الزيارة التباحث حول كيفية دعم البطاقة الوطنية بما يخدم المواطنين، وتحديد اهم المعوقات التي تواجه تطبيقها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وأضافت المدير العام: ان توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، نصت على دعم البطاقة الوطنية في دوائر التسجيل العقاري وان اعتمادها بدل الهوية التعريفية يعتبر ركيزة مهمة في حفظ حق الملكية العقارية.

### للإطلاع على احوال النزلاء والإجراءات القانونية المتبعة في انجاز معاملاتهم

# دائرة الاصلاح العراقية تستقبل نيابة الادعاء العام في سجن العدالة / 1

استقبلت دائرة الاصلاح العراقية سجن العدالة /1 احد اقسام مجمع العدالة في بغداد ممثلة الادعاء العام القاضي هديل نجم عبد الله، للإطلاع على الإجراءات القانونية والخدمات المتوفرة للنزلاء.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان ممثلة الادعاء العام اجرت جولة ميدانية على الاوضاع القانونية والإنسانية الخاصة بالنزلاء المودعين في السجن واليات العمل المتبعة في ترويج وانجاز معاملات العفو العام، وتامين النزلاء امام المحاكم في المواعيد المحددة قضائيا، وإجراءات اطلاق السراح والإفراج الشرطي ونوع الدعاوى والموقف القانوني للنزلاء. واضاف المدير العام: ان نائبة الادعاء العام اطلعت ايضا خلال الزيارة على طبيعة الخدمات المتوفرة للنزلاء في اماكن الايداع من منامات وتغذية وخدمات طبية وحصص النزلاء الاخرى من الملابس وتجهيزات النظافة العامة ومياه الشرب.

يشار الى ان ممثلة الادعاء العام اشادت بعمل الملاكات الاصلاحية في توفير المستلزمات الصحية والخدمية للنزلاء، وان هذه الزيارة تأتي ضمن الممارسات الرقابية التي تقوم بها نيابة الادعاء العام على انشطة وأداء السجون الاصلاحية.

# السجن سنتين وغرامة (457) مليون دينار لموظفين في تسجيل عقاري سامراء

أصدرت محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما بالحبس الشديد لمدة سنتين على موظفين في مديرية التسجيل العقاري في سامراء وإلزامهما برد مبلغ (457.600.000) مليون دينار وذلك لتلاعبهما باسم مالك عقار تم استملاكه من قبل ديوان الوقف الشيعي.

وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، انه في عام 2010 قام المتهمان (م. ع . ج) و (ع . غ . ن) بإحداث ضرر عمدي بأموال ومصالح الجهة التي يعملون لديها من خلال عدم تثبيت اسم المالك الحقيقي وموقع عقار لغرض تمليكه إلى الوقف الشيعي، ضمن عمليات توسعة العتبة العسكرية ومنح تعويضات مالية كبدل استملاك لأصحاب العقارات المحيطة بالعتبة.

وأضاف أن العقار يبعد (570) متر عن العتبة العسكرية، أي خارج مسافة العقارات المشمولة بالاستملاك، لكن الموظفان عمدا على تزوير موقعه وجعله ضمن الرقعة الجغرافية المشمولة بالاستملاك، لافتا إلى أن المدانين قاما بتزوير اسم المالك أيضا من خلال التلاعب بالسجل العقاري وتم دفع بدل الاستملاك إلى شخص آخر.

ولفت المفتش العام إلى أن المحكمة ألزمت المدانين رد مبلغ (457.600.000) مليون دينار إلى الوقف الشيعي، ويمثل قيمة الضرر بالمال العام.

يذكر أن محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة قد حكمت في وقت سابق على المتهمين بالسجن أربع سنوات مع رد مبلغ (491) مليون دينار وذلك لتزويرهم عقارات أخرى تابعة لديوان الوقف الشيعي.

# وزير العدل يوجه بدراسة امكانية افتتاح مكاتب للمفتش العام في المحافظات مع اعداد مذكرة تعاون بين الوزارة وهيأة النزاهة

وجه السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي بدراسة امكانية افتتاح مكاتب فرعية لمكتب المفتش العام في مختلف المحافظات بالاضافة الى مقره الرئيسي في مقر الوزارة.

جاء ذلك نظراً للحاجة الماسة لوجود جهات رقابية رصينة لمتابعة عمل الدوائر العدلية في مختلف المناطق ومتابعة انجاز معاملات المواطنين بشكل صحيح قانوناً وبالسرعة الممكنة.

كذلك فقد تم التداول بالفترة السابقة مع هيأة النزاهة حول ابرام مذكرة تعاون مشترك في سبيل مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة في جميع مفاصل الوزارة وبمختلف مناطق البلاد وان يتم تعاون جميع مؤسسات الدولة لتحقيق هذا الغرض.

# وزارة العدل تباشر بتنفيذ مشروع الدفع الالكتروني لرواتب موظفيها

باشرت وزارة العدل بتنفيذ مشروع الدفع الالكتروني باعتماد بطاقة (ماستر كارد) الخاصة بتوزيع رواتب موظفي الوزارة، عبر توثيق فرق مصرفية مختصة لمعلوماتهم الشخصية ومستمسكاتهم الرسمية.

وقالت الوزارة، ان مشروع الدفع الالكتروني يهدف الى توزيع رواتب موظفي الوزارة ودوائرها كافة باستخدام البطاقة الالكترونية، موضحة ان لجنة خاصة من الوزارة تشكلت للعمل بالمشروع وباشراف دائرة التخطيط العدلي، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المرقم 313 لسنة 2016.

وافادت الوزارة، انها تعاقدت مع مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل الخاص لتنفيذ هذا المشروع والذي من شأنه الاشراف على توزيع رواتب الموظفين باسلوب (الدفع الآجل)، مبينة ان اللجنة العاملة في المشروع ستقوم بفتح حسابات مالية لموظفي مركز الوزارة بالتنسيق مع فريق العمل التابع للمصرف المذكور لتسهيل الية صرف مرتباتهم وتجاوز الاسلوب التقليدي في الاستلام من المصارف.

يذكر ان مجلس الوزراء صوت في وقت سابق على تحويل نظام دفع الرواتب للموظفين المدنيين بضمنها المخصصات والمنافع الى نظام الكتروني، حيث تم اختيار مصارف محددة للمشاركة في هذا المشروع، لتلافي السلبيات التي تواجه عملية استلام الموظفين لمرتباتهم من المصارف بشكل مباشر.

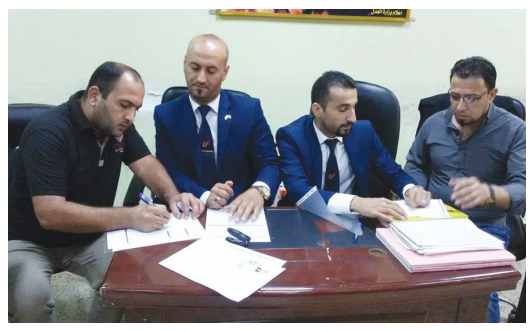

### على هامش اعمال الدورة التدريبية

# وكيل وزارة العدل يؤكد على ضرورة التواصل بين وزارة العدل وحكومة اقليم كردستان

اكد وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين جاسم ناصر الزهيري على ضرورة التواصل والتعاون مابين وزارة العدل في بغداد وحكومة اقليم كردستان بهدف تفعيل عمل اللجان المشتركة بين الجانبين.

جاء ذلك اثناء لقاء السيد الوكيل يوم الثلاثاء الموافق 15 /8/ 2017 في اربيل رئيس لجنة التقييم والرد على التقارير الدولية في حكومة اقليم كردستان د.ديندار زيباري، على هامش اعمال الدورة التدريبية المعنية بالاليات التعاقدية لحماية حقوق الانسان المنعقدة في اربيل للفترة من 13-17/8/2017.

وتم خلال اللقاء بحث سبل التعاون في الرد على التقارير الدولية من الهيأت والمنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، اضافة الى شرح موجز عمل اللجنة العليا المعنية بالرد على التقارير الدولية التي تضم ممثلين عن وزارات الحكومة في الاقليم من ضمنها المالية والأوقاف والداخلية ووزارة البيشمركة . وعلى صعيد متصل التقى وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين جاسم ناصر الزهيري، بالأمين العام للمجلس الاعلى لشؤون المرأة السيدة بخشان زنكة في اربيل، واكد على اهمية مشاركة الاقليم في مسودة تقرير (السيداو) وارسال الملاحظات الى لجنة كتابة التقارير في وزارة العدل لغرض ابراز نشاطات الاقليم فيما يتعلق بوضع المرأة بشكل عام.

### ردا على تصريح رئيس هيأة النزاهة

# العدل ترد بالنفي والاستغراب من تضليل الرأي العام

رد السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي على تصريحات رئيس هيأة النزاهة يوم الجمعة بالقول: اننا ننفي الادعاء الحالي لرئيس هيئة النزاهة ونؤكد ان القضاء حكم لصالحنا وبين بطلان اتهامات حسن الياسري بداءةً وتمييزاً وقد صدر الحكم بالدعوى المرقمة ٣٣٨ق١/ ٢٠١٦ والتي جائت على تصريح الياسري باتهامنا قبل مايقرب من عامين.

وان أسلوب الياسري في الإيهام والتضليل للراي العام واقتطاع الحقائق دليل واضح على توفر منطلقات شخصية ودوافع اثارة إعلامية في تحقيق منجزات وهمية فهو يذكر ان القضاء حسم القضية ولم يوضح لمصلحة من تم الحسم، ثم عاد بعد ساعات وتحت احراج الأدلة والوقائع التي نشرناها ليؤكد ان القضاء حكم برد دعواه وتبرئتنا من الاتهام المفبرك.

وعلى اساس ذلك الاتهام بالاعلام في حينها فاننا قد رفعنا دعوى قضائية في محكمة النشر ضد السيد رئيس هيأة النزاهة بتهمة التشهير بالدعوى المرقمة ٣٧/ نشر/ مدني/ ٢٠١٦ وتقرر احالتها الى ثلاث لجان من خبراء قضائيين بواقع (خبير وثلاث خبراء ثم خمسة خبراء) وان تقارير لجان الخبراء القضائيين قررت إدانة رئيس هيأة النزاهة بسبب النشر والتصريح الغير قانوني، ممايؤكد سلامة موقفنا وبطلان ادعاءاته وعدم حياديتها.

ومما يثير الاستغراب والاستفهام حول أُسلوب الياسري انه يذكر قضية محسومة قضائياً لصالحنا منذ مايقرب من سنتين وينوه تضليلاً بخلاف الحكم الصادر لصالحنا إيهاماً للراي العام وحرفا للحقائق.

ويبدو ان دوافع ضيقة ومنطلقات غير مهنية تقف خلف تصريحاته المجانبة للواقع والمخالفة للحقيقة بشكل تام.

ونود التنويه بان هذه التصريحات لاتعرقل عملنا ولاتؤثر على تعاون وزارة العدل بمهنية مع هيأة النزاهة وحسب مايفرضه القانون من عمل مهني واصولي.

### تضمن تشكيل دار القضاء في ناحية ليلان التابعة لمحافظة كركوك

# صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم 4454

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالعدد ( 4454) والمؤرخ في 24/ تموز / 2017 وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية السيدة شذى عبد الملك ان هذا العدد تناول النظام الداخلي لمكتب المفتش العام في وزارة التخطيط رقم (1) لسنة 2017، وتعليمات تحديد نموذج البطاقة الوطنية واجراءات الحصول عليها ومدة نفادها وحالات تجديدها رقم (1) لسنة 2017، وأضافت السيدة المدير العام ان العدد الجديد من الجريدة تضمن كذلك بيان صادر عن وزارة المالية بتعيين رئيساً اصيلاً ورئيساً احتياطياً لديوان ضريبة العقار، اضافة الى تشكيل دار القضاء في ناحية ليلان التابعة الى محافظة كركوك .

# خطوات على طريق الحكومة الالكترونية

مشوار كبير قطعته وزارة العدل في تنفيذ ستراتيجيتها خلال الاعوام الماضية لتحقيق نقلة حقيقية في اسلوب عملها من الاسلوب التقليدي الى الالكتروني، بعد استكمال ارشفة اغلب الوثائق والسجلات في الدوائر العدلية والتي تطلبت مجهوداً متواصلاً وعلى مدى سنوات، وسيتحقق من خلاله حفظ لاملاك المواطنين والشرائح المستفيدة من الدوائر العدلية بضمنها اموال القاصرين والنزلاء في دائرة الاصلاح العراقية، اذ تحقق عبر اعتماد التكنلوجيا الحديثة حفظا كاملا لمعلومات جميع النزلاء والموقوفين في سجون الوزارة، وهذا الامر بحد ذاته ساهم في حصر تواجد النزلاء ضمن القطاعات السجنية ما يسهل على ذويهم الوصول اليهم اضافة الى توفير قاعدة معلومات بكل نزيل يتضمن معلومات عن محكوميته ويسرع من عملية الافراج عنه.

الصعوبات الكبيرة التي واجهها هذا المشروع لم تثبط من عزيمتنا بل زادتنا اصراراً على اكماله لتقديمه كهدية للشعب العراقي في وقت تحقق خلاله النصر الناجز على الارهاب على يد قواتنا الامنية، وكان لنا الفخر ان نعمل على هذا المشروع وبمراحل متعددة وصولا الى المراحل الحالية، الا ان الازمة المالية التي مر بها البلد اثرت بشكل كبير على تنفيذ هذا المشروع الحيوي والهام والذي يعد المنطلق لمشروع الحكومة الالكترونية بصيغته النهائية.

وعلى الرغم من ان خطوات التأسيس لهذه الانتقالة ترافقها الكثير من الصعوبات الا ان تضافر جهود الخيرين من شأنه ان يضع قطار العمل الجاد على مساره الصحيح، ومن هذا المنطلق فقد شرعنا بعقد مذكرة تعاون مذكرة تعاون (فني وقانوني) مشتركة بين وزارتي العدل والاتصالات، ابدى خلالها وزير الاتصالات السيد حسن الراشد، قدرا عاليا من التفاعل لتحقيق ودعم مشروع الحوكمة الالكترونية في وزارة العدل، عبر تسخير كل الامكانيات المتوافرة، من اجل ان تكون ثمرة هذا التعاون المنطلق الاساس الذي تعتمد عليه باقي مؤسسات الدولة للانطلاق في تنفيذ مشاريع التحول بعملها الى الاسلوب الالكتروني المتطور.

ومن اجل انجاح هذا المشروع الاستراتيجي وضعنا نصب اعيننا اهمية ايجاد كوادر مهنية للعمل على الاجهزة الالكترونية في الدوائر العدلية ليكونوا مشرفين على عمليات ادخال المعلومات، اضافة الى ادخالهم دورات تخصصية لضمان حسن الاداء والارتقاء بمستوى عملهم للانطلاق بقوة وثبات في تنفيذ هذا المشروع الحكومي والذي يعد من اسس الاصلاح الاداري والمالي، الذي يوفر قاعدة معلومات الكترونية لايمكن التلاعب بها عبر حفظ نسخ احتياطية عن جميع المعلومات واملاك المواطنين، كما انها توفر سرعة في انجاز المعاملات وتفوت الفرصو على المتلاعبين والمفسدين، عند المباشرة بانجاز معاملة المواطن الكترونيا، حيث ستوفر الجهد والوقت على المراجع وتنهي حلقات الروتين القاتل التي تمر بها المعاملة في الدائرة لحين انجازها.

الانطلاق بمشروع الحوكمة الالكترونية لوزاراة العدل استغرق فترة ليست بالقصيرة لكنها اوجدت رؤية شاملة عن الية تنفيذه، فكانت الاولوية في تطبيق هذا المشروع للدوائر ذات الاهمية القصوى والتماس المباشر بحياة المواطنين، كدائرتي التسجيل العقاري والاصلاح العراقية وتليهما دائرة رعاية القاصرين وصولا الى شمول باقي الدوائر العدلية بالتتابع، وقد اخذ موضوع الارشفة الالكترونية للسجلات والوثائق الخاصة بالتسجيل العقاري فترة طويلة لحين استكمال تصويرها وتوثيقها الكترونيا وبشكل كامل حتى وقت قريب من العام الحالي 2017، والذي اوجد قاعدة المعلومات التي ستمكن الموظف المختص من انجاز المعاملة العقارية بسرعة وبدقة عبر التواصل الكترونيا مع الدوائر ذات العلاقة للتثبت من صحة المعلومات، اضافة الى انها ستوفر لصاحب العقار في الفترة المقبلة بطاقة عقارية تتوافر فيها مميزات امن كبصمة الابهام وقزحية العين، تنهي عمليات التزوير والتلاعب بشكل نهائي وتكشف الموظف المتلاعب وتعرضه للمساءلة القانونية.

وفي دائرة التسجيل العقاري فان العمل في هذا المشروع لم يقتصر على ادخال المعلومات الخاصة بالنزلاء فقط، وانما تعداه لاتخاذ خطوات هامة في مجال المراقبة داخل واخارج اسوار السجون، الامر الذي وفر بعدا امنيا ووقائيا للادارة والعاملين داخل السجون، حدت بشكل كامل من عمليات الهروب والتهريب، اضافة الى انها قطعت الطريق امام الجهات المغرضة والتي سعت خلال الفترة الماضية الى اثارة الرأي العام المحلي والعالمي بادعاء وجود انتهاك لحقوق النزلاء في سجون الوزارة، اذ ان كاميرات المراقبة المرتبطة بمراكز سيطرة فرعية في جميع السجون ترتبط مركز مسيطر رئيس في مقر الوزارة ينقل بشكل مباشر جميع الاحداث في هذه السجون على مدار السعاة وعلى مساحة المتر الواحد، وهذا المنجز ساهم بتفنيد ادعاءات انتهاك حقوق النزلاء او ادعاءات تعرضهم للضرب بتوفير مادة فلمية محفوظة عن زمان ومكان لجميع السجون.

وفي دائرة رعاية القاصرين فقد وفر اعتماد البرامج الالكترونية في ايجاد جداول بالاملاك والمبالغ المودعة للقاصرين، وتوفير حسابات مصرفية تحول اليها مبالغ النماء المتحققة من الاستثمارات، وساهمت في اختصارا اعمال ورقية كثيرة كانت تجريها الملاكات الوظيفية لحصص القاصرين من اجل ايداعها في حساباتهم، وقد تم المباشرة في هذا المشروع في بغداد بالدائرة العامة والانتقال به بشكل تدريجي الى باقي المحافظات.

أملنا في أن يساهم التعاون مع وزارة الاتصالات في توفير الخدمات الفنية والامنية وتقديم الخدمات الادارية وانجاز معاملات المواطنين بالسرعة القصوى وتحد من الروتين الوظيفي والفساد الاداري، عبر التعاون بين دوائر ومؤسسات الدولة والارتقاء بمستوى العمل والخدمات الى مصاف النظم الالكترونية المعتمدة في الدول المتقدمة.

**الدكتور حيدر الزاملي**
**وزير العدل**

## وكيل وزارة العدل يلتقي وكيل وزارة الخارجية ويؤكد على اهمية توحيد الرؤى في ملف حقوق الانسان

التقى وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين الزهيري السيد شورش خالد سعيد وكيل وزارة الخارجية يوم في مقر وزارة الخارجية ، وبحث الجانبان ملفات حقوق الانسان وقد تم الاتفاق على توحيد الرؤى بين الوزارتين فيما يتعلق بجلسات مجلس حقوق الانسان، على ان تتولى وزارة العدل الجانب الفني من ملف حقوق الانسان في حين تكون المواقف السياسية والدبلوماسية من مسؤولية وزارة الخارجية .

وشرح السيد الزهيري آلية الاجراءات الخاصة بالملف مؤكدا على ضرورة ان تقوم وزارة الخارجية بتزويد وزارة العدل بالمعلومات والبيانات في مدة زمنية محددة خاصة فيما يتعلق بملف لجنة الاختفاء القسري كون بعض التقارير محددة بسقف زمني للاجابة عما فيها من استفسارات .

من جانبه ابدى وكيل وزارة الخارجية تعاونه التام لتذليل اية صعوبات قد تواجه العمل في ملف حقوق الانسان خلال الاجتماعات الدورية مؤكدا على اهمية توحيد المواقف والتنسيق بشكل مستمر بين الوزارتين.

## افتتاح ملاحظية التسجيل العقاري في المدينة بمحافظة البصرة

افتتحت وزارة العدل ملاحظية التسجيل العقاري في المدينة بمحافظة البصرة، ضمن الخطة الاستراتيجية التي اتبعتها الوزارة لتقديم الخدمات للمواطنين، تزامناً مع انتصارات قواتنا الامنية .

وقالت مدير عام دائرة التسجيل العقاري فوزية عليوي: ان افتتاح الملاحظية جاء من اجل ايصال الخدمات العقارية الى المواطنين في كل المناطق والاقضية والنواحي.

واضاف المدير العام: ان هذا المنجز تم برعاية السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وضمن خطة عمل استراتيجية اتبعتها الوزارة لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين.

يشار الى ان حفل الافتتاح حضره الوكيل الإداري للوزارة عبد الكريم فارس نائباً عن وزير العدل، كما شهد حضور رسمي وجماهيري وقد اشاد الحاضرون بجهود وزارة العدل في تقديم الخدمات العدلية لأهالي محافظة البصرة.

## مكتب المفتش العام يقيم دورة تدريبية لموظفي وزارة العدل

اختتم مكتب المفتش العام لوزارة العدل الدورة التدريبية (حقوق الموظف ماله وما عليه) لموظفي الوزارة، والتي استمرت ليومين. وقدم موظفون من المكتب محاضرات على المشاركين تناولوا فيها القوانين التي تحكم عمل الموظفين داخل دوائرهم ، والحقوق التي ضمنها القانون، اضافة الى الواجبات المناطة بهم.

وتأتي هذه الدورة التي اقيمت في مجمع الدوائر العدلية العامة في الكرخ، ضمن خطة مكتب المفتش العام لسنة 2017 لتطوير امكانيات موظفي الوزارة من النواحي الادارية والقانونية.

### ضمن اجراءاتها الخدمية في متابعة شؤون المواطنين

## دائرة الاصلاح العراقية تعلن عن تقريرها لشهر تموز الماضي

اكدت دائرة الاصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل، انها استقبلت من خلال منافذها في شعبة شؤون المواطنين التابع لقسم العلاقات العامة عدة طلبات وشكاوى خلال شهر تموز الماضي.

وقالت الدائرة: ان قسم شؤون المواطنين حسم جميع الشكاوى الواردة اليه والتي تضمنت شكاوى خاصة، ونقل، وعرض على لجان طبية، وموافقة تحريرية، وتأييد موقوفية، ومواجهة خاصة، حيث بلغ مجموع الشكاوى المحسومة 163، مشيرتاً الى ان الوزارة تتابع بشكل يومي الشكاوى والطلبات المرفوعة من منافذ شؤون المواطنين والبريد ألالكتروني، بهدف تذليل المعوقات وسرعة الاستجابة وخدمة المواطنين.

### تضمن قانون ضم المعهد القضائي الى مجلس القضاء الاعلى

## صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4455)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4455)، والذي تضمن قوانين وبيانات وتعديلات اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقال مدير عام الدائرة شذى عبد الملك: ان العدد (4455) تضمن، قانون ضم المعهد القضائي إلى مجلس القضاء الاعلى رقم (70) لسنة 2017، والنظام الداخلي للشركة العامة للسمنت العراقية رقم (3) لسنة 2017، والتعديل الاول لتعليمات تسجيل المكائن رقم (7) لسنة 1999، وبيان صادر عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

### في اطار سعيها لنشر مفاهيم حقوق الانسان

## قسم حقوق الانسان في وزارة العدل يناقش النوع الاجتماعي في ورشة عمل

نظم قسم حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل ورشة عمل بعنوان (مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به) في سعي الوزارة لنشر مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان داخل المجتمع العراقي.

والقى مدير قسم حقوق الإنسان قاسم جاسم حطاب خلال الورشة التي شارك فيها (20) موظف من مختلف دوائر الوزارة وعلى قاعة التدريب التابعة لدائرة التخطيط العدلي بمجمع الدوائر العدلية، محاضرة حول مفهوم (النوع الاجتماعي) موضحا ان الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال بما تتضمنه تلك الادوار من مسؤوليات وسلوكيات في مجتمع ما وفقاً لمستوى ثقافته، وبالتالي فإن الأدوار تختلف من مجتمع إلى آخر ومن طبقة اجتماعية واقتصادية الى اخرى.

وتطرقت الورشة الى احتياجات النوع الاجتماعي بنوعيها العملية والإستراتيجية، وادوار النوع الاجتماعي بفروعها (الأسري، الإنتاجي، التنظيمي، والتمثيل السياسي، وفي ختام الورشة سلط الضوء على قضايا واهتمامات النوع الاجتماعي.

### ضمن خطتها السنوية في نشر مفاهيم الجودة

## قسم ادارة الجودة في وزارة العدل ينظم ورشة عمل تعريفية في دائرة الاصلاح العراقية

نظم قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في وزارة العدل ورشة عمل تعريفية في دائرة الاصلاح العراقية .

وقال مدير القسم الاستاذ تحسين الجبوري: بناءا على توجيهات السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، في نشر مفاهيم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وضمن الخطة السنوية التي اتبعها القسم اجريت هذه الورشة وبالتعاون مع معاون مدير عام دائرة الاصلاح لشؤون التدريب وكادر وحدة ادارة الجودة في الدائرة .

واضاف: تم خلال الورشة استعراض بنود المواصفة الدولية 9001: 2015 وكيفية العمل بموجبها، اضافة الى تبسيط الاجراءات لتسهيل عمل الدوائر التابعة للوزارة، لتقليل الاجراءات المتبعة وتقليص الجهد والوقت للوصول لتقديم افضل الخدمات.

## وزارة العدل تعلن عن افتتاح دائرة التسجيل العقاري في قضاء الدور بصلاح الدين

أعلنت وزارة العدل عن افتتاح ملاحظية التسجيل العقاري في قضاء الدور بمحافظة صلاح الدين، تماشيا مع النهج الحكومي الداعم للعوائل العائدة الى مناطقها المحررة من تواجد عصابات داعش الارهابية.

وقالت مدير عام دائرة التسجيل العقاري فوزية عليوي، ان وزير العدل د. حيدر الزاملي، شكل لجاناً خاصة بعضوية المدراء العامين في الوزارة والمستشارين لاعادة تأهيل وافتتاح الدوائر العدلية في المحافظات المحررة من تواجد عصابات داعش.

واضافت المدير العام، ان اعادة العمل في ملاحظية التسجيل العقاري في منطقة الدور بمحافظة صلاح الدين من شأنها ان تساهم في اعادة الحياة الى المناطق المحررة، مشيرة الى ان الفترة الماضية شهدت اعمال اعادة تأهيل الملاحظية واجراء عمليات التدقيق الخاصة باملاك المواطنين ضمن المناطق المحررة للتخفيف من معاناتهم بغية الحفاظ عليها.

واشارت المدير العام الى ان اللجان الوزارية الخاصة باعادة العمل الى الدوائر العدلية، مستمرة في عملها لاعادة تاهيل مديريات التسجيل العقاري في المحافظات المحررة من الارهاب بهدف تقديم الخدمات للمواطنين، مؤكدة ان دوائر وزارة العدل باشرت اعمالها منذ الوهلة الاولى لتحرير المناطق من تواجد عصابات داعش دعماً للعوائل المتضررة من شر الارهاب.

## مدير عام دائرة التسجيل العقاري: قدمنا تقريراً شاملاً عن اوضاع الدوائر العدلية في محافظة واسط

أجرت مدير عام دائرة التسجيل العقاري فوزية عليوي خفيف، زيارة تفقدية لمحافظة واسط لتفقد الدوائر العدلية والوقوف على احتياجاتها.

وقالت المدير العام، ان هذه الزيارة تأتي في سياق توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، بتشكيل لجان من المدراء العامون لغرض متابعة اعمال الدوائر والمديريات في جميع المحافظات والوقوف على احتياجاتها.

واضافت: تم خلال الزيارة متابعة سير العمل دائرة تسجيل عقاري الصويرة، وملاحضية تسجيل عقاري تاج الدين، حيث تم رفع توصيات الى السيد الوزير للمصادقة عليها بهدف رفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة.

العدل والمجتمع
السنة الثالثة - العدد 26 - ايلول 2017
Third Year- No - 26 - Sept. 2017

## مناسبات حقوق الانسان

"معا للسلام: كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع" شعار الامم المتحدة لليوم الدولي للسلام
يحتفل سنويا باليوم الدولي للسلام في كل أنحاء العالم في 21 أيلول/سبتمبر. حيث خصصت الجمعية العامة هذا التاريخ لتعزيز المثل العليا للسلام في الأمم والشعوب وفي ما بينها.وموضوع فعاليات اليوم الدولي للسلام لعام 2017 هو "معا للسلام: كفالة الاحترام والسلامة والكرامة للجميع". يراد من موضوع هذا العام تكريم مبادرة "معا"، التي هي مبادرة عالمية لتعزيز الاحترام والسلامة لجميع من اجبروا على الفرار من منازلهم طلبا لحياة أفضل. تربط هذه المبادرة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والأفراد في إطار شراكة عالمية لدعم التنوع ومناهضة التمييز وتعزيز تقبل المهاجرين واللاجئين. ودشنت هذه المبادرة في قمة الأمم المتحدة للاجئين، التي عقدت في 19 أيلول/سبتمبر 2016.وستركز الفعالية الاحتفالية لهذا اليوم في هذا العام على إشراك الأفراد وحشدهم في كل أنحاء العالم لإبراز دعم للاجئين والمهاجرين. وستنشر تلك الرسائل في المجتمعات المستضيفة للاجئين والمهاجرين فضلا عن المعنين الذين يخشون أن يتسبب وجود تلك الفئتين بأضرار جسدية أو اقتصادية على معايشهم.وسيضطلع الشباب والشابات بمهمة رئيسية، حيث سيتطعون للترحيب باللاجئين والمهاجرين في مجتمعاتهم. فضلا عن ذلك، يمكنهم مد يد الصداقة للاجئين والمهاجرين الشباب الذين يلقونهم في مدارسهم وأحيائهم.في صباح الـ 15 ايلول/سبتمبر 2017، ويحتفي الأمين العام بهذا اليوم في حديقة السلام بمقر الأمم المتحدة بقرع جرس السلام والوقوف دقيقة صمت. ويشارك رسل الأمم المتحدة للسلام في المراسم، كما ينظم قسم الدعوة والتثقيف مؤتمرا طلابيا عالميا من خلال الفيديو في مقر الأمم المتحدة. ويعد كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 حجر أساس في الهيكل العالمي للسلام. ولأهمية الأمر، وجب علينا جميعا حشد وسائل التنفيذ، بما في ذلك الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، والشراكات. فلكل طرف مصلحة يجنيها ولكل طرف إسهام يؤديه.

# العدل ترصد اوضاع الاطفال وذوي الاعاقة في دور الايواء والمعاهد التابعة للعمل

اكمل فريق ميداني من وزارة العدل – الدائرة القانونية / قسم الرصد مهمته برصد واقع الاطفال وذوي الاعاقة في دور الايواء والمعاهد التابعة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فضلا عن الاطلاع على المستوى المقدم لهم بشأن التأهيل الاجتماعي والنفسي المقدم لهم بهدف العمل على تنشيط عمل تلك الدور من خلال مطالبة المؤسسات والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة بتنسيق الجهود للارتقاء بالخدمات.

وقام الفريق بزيارة سبعة دور للايواء والمعاهد في مختلف المناطق بجانبي الكرخ والرصافة. واشار الفريق في تقرير تم رفعه الى السيد وزير العدل المحترم والسيد وكيل الوزارة المحترم الى ان الجانب الصحي المقدم في اغلب الدور كان جيداً لوجود جولات اسبوعية تقوم بها لجان طبية من المراكز والمستشفيات الحكومية ، والجانب التعليمي كان جيداً والخدمي كان جيدا لوجود اعتناء بالنظافة الشخصية للمستفيدين والاهتمام بنظافة المرافق الصحية والغرف الخاصة بالمستفيدين رغم قدم وصغر حجم البنايات .

ورصدت الفرق الميدانية عدداً من المعوقات عن تلك الدور والمعاهد منها ( قلة التخصيصات المالية للمعاهد والدور، قلة الكوادر المتخصصة خاصة من الباحثين والحراس الامنين وعمال الخدمة ، قلة وسائط النقل الخاصة بنقل المستفيدين من المعاهد وخاصة معاهد ذوي الاعاقة ، دمج الايتام مع المشردين يتسبب في اشكالات نفسية مثال على ذلك (دار الايتام في الصليخ) ، وفيما يخص المشردات عدم وجود قانون يسمح للواتي تتجاوز اعمارهن (22) سنة البقاء في الدار ، تداخل مسؤولية ادارة المعاهد والدور الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم ما بين محافظة بغداد ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، واخيراً عدم وجود قاعات لمطالعة الكتب وخدمة الانترنيت ) .

ورفعت الفرق الميدانية مقترحاتها الى السيد الوزير المحترم والسيد وكيل الوزارة المحترم التي تضمنت ( تخصيص ميزانية كافية في الموازنة العامة تحت باب رعاية الايتام والمشردين وان يكون لوزارة النقل دور مهم من خلال توفير باصات خاصة للدور والمعاهد وتخصيص راتب شهري وتوفير الضمان الصحي لليتيم المراد ضمه والعائلة التي تريد ضمه اضافة الى تحويل الدور الايوائية لشديدي العوق الى وزارة الصحة وانشاء مراكز ايواء اضافية للمشردين والايتام في كافة المحافظات وتفعيل تطبيق قانون الزامية التعليم للمرحلة الابتدائية لمعالجة التسرب من المدارس).وبعد استحصال موافقة السيد وزير العدل المحترم تم مفاتحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاطلاعهم بتلك المقترحات ، وقد وردتنا اجابتهم بالاخذ ببعض المقترحات والعمل منذ وقت على البعض الاخر

# مواثيق حقوق الانسان الدولية والاقليمية المصادق عليها العراق

انضم العراق إلى ست من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان، وهي: العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1971) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1970) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1986) واتفاقية حقوق الطفل (1994)،اضافة الى الانضمام الى سبع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان، وهي: الاتفاقية رقم (98) الخاصة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية (1962) والاتفاقيتان (29) و(105) المعنيتان بالسخرة والعمل الإجباري(1962، 1959 على التوالي)، والاتفاقيتان (100) و(111) المعنيتان بالقضاء على التمييز في شغل الوظائف (1963، 1959 على التوالي)، والاتفاقيتان (138) و(182) المعنيتان بمنع استخدام الأطفال والقاصرين (1985، 2001 على التوالي).

تحفظ العراق على عدد من أحكام الاتفاقيات التى انضم إليها على النحو التالي:

العهدان الدوليان: أعلن العراق أن تصديقه على العهدين لا ينطوي على الاعتراف بإسرائيل أو الدخول في أية علاقات معها.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: المادة (22)، التي تتعلق بطرق حل النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف حول تطبيق الاتفاقية أو تفسيرها.

كما اعتبر العراق أن انضمامه إلى الاتفاقية لا ينطوي على أي اعتراف بإسرائيل أو الدخول في أية علاقات معها.

- "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة": المادة (2 ف/6 ، 7) وتتعلق الفقرة السادسة بالتزام الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزا ضد المرأة، بينما تتعلق الفقرة السابعة بإلغاء جميع أحكام قوانين العقوبات الوطنية التى تشكل تمييزا ضد المرأة. وعلى المادة (9 ف/1 ، 2)، وتتعلق الفقرة الأولى بحق المرأة المتساوي في اكتساب جنسيتها والاحتفاظ بها وتغييرها، بينما تتعلق الثانية بحق المرأة المتساوي فيما يتعلق بجنسية أطفالها. وعلى المادة (16)، التي تتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة فى كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية؛ حيث اشترط عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وكذلك المادة (29 ف/1)، التي تتعلق بطرق حل النزاعات بين الدول الأطراف بشأن تطبيق الاتفاقية أو تفسيرها.

- "اتفاقية حقوق الطفل": المادة (14 ف/1)، التي تتعلق بالتزام الدول الأطراف بحق الطفل في الفكر والاعتقاد والدين، حيث إن السماح للطفل بتغيير دينه يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة للمواثيق الإقليمية، فقد وافق العراق على "إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام"، الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامى عام 1990، وهو وثيقة إرشادية لا تحتاج إلى تصديق، كما وافق على "الميثاق العربي لحقوق الإنسان/ المعدل" الذي اعتمدته القمة العربية في تونس في مايو/أيار 2003 .

قدم العراق متمثل بوزارة العدل الى لجنة القضاء على التمييز العنصري في الامم المتحدة وثيقة تضم تقاريرها الدورية من (الثاني والعشرين الى الخامس والعشرين) وفقا للفقرة (1) من المادة (9) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري التي أنضم اليها العراق في 14 /1 /1970.ودأبت جمهورية العراق على تقديم تقاريرها التعاهدية في وقتها المحدد ، ومتابعة ما يصدر من توصيات من الهيئات التعاهدية،وبعد الغاء وزارة حقوق الانسان ونقل ملفها الى وزارة العدل،صدر الامر الوزاري ( 11 /1 /1 /496) في 19 /6 /2016 بتشكيل لجنة مركزية دائمة برئاسة وزير العدل ومثلت فيها وزارات عدة. وتضمن التقرير معلومات عن العمليات الانتخابية التي جرت عام 2010 انتخابات مجلس النواب الاتحادي وعام 2013 انتخابات مجالس المحافظات وانتخابات إقليم كردستان وانتخابات مجلس النواب الاتحادي لعام 2014 والاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المعنية بحقوق الانسان التي صادق وانضم العراق اليها ، وخصصت فقرة خاصة بالتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الانسان منذ عام 2010 حتى 2016 منها قانون حماية المستهلك عام 2010 وقانون ترفع تحفظ جمهورية العراق على المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال ضد المرأة في القانون رقم 66 لسنة 1986 عام 2011 وقانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية لقمع اعمال الإرهاب النووي عام 2012 وقانون انضمام العراق الى اتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل عام 2013 وقانون التعديل الأول لقانون الغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى عام 2015 وقانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها عام 2016 .

وذكر التقرير جرائم داعش في العراق بعد 9 /6 /2014 لممارسة تلك العصابات ومنذ دخولها مدينة الموصل واجزاء من محافظة صلاح الدين مطلع شهر حزيران 2014 وقرى من محافظة كركوك وديالى ابشع جرائم القتل والتعذيب منها قتل 450 سجين في سجن بادوش ، واعدام مئات الجنود في محافظة نينوى واعدام 1700 جندي في قاعدة سبايكر في محافظة صلاح الدين ، واعدام 175 طالب من القوات الجوية العراقية في احدى القواعد في مدينة تكريت والقاء جثث البعض منهم في نهر دجلة بالإضافة الى ابشع الجرائم ضد أبناء الأقليات وخصوصاً الايزيدين والمسيحيين والشبك ، وجرائم الاستعباد الجنسي لآلاف النساء من الايزيدين والأقليات الأخرى.

واجاب التقرير على التوصيات التي ابدتها لجنة القضاء على التمييز العنصري اثناء مناقشة التقرير الجامع لجمهورية العراق (الخامس عشر الى الواحد والعشرين) ومن تلك الاجابات ( في التاسع من أيلول 2014 صادق مجلس النواب العراقي على الحكومة المنتخبة وفقاً لما أفرزته انتخابات عام 2014 وقد ضمت هذه الحكومة 33 وزيراً وحرصت على أن تكون كل مكونات المجتمع العراقي ممثلة فيها فضلاً" عن إضافة تمثيل المرأة فيها ، كما إن مجلس النواب ضمن تواجد الأقليات الاثنية والدينية وفقاً للحقوق الانتخابية من جهة ووفقاً للكوتا الخاصة بالأقليات من جهة أخرى من خلال: نسبة تمثيل الأقليات(المسيحية والتركمانية والايزيدية والصابئة والشبك) في قانون الانتخابات ونسبة تمثيل النساء لا تقل عن (25 %) حيث ضمن مجلس النواب مساهمة فاعلة للمرأة كجزء من حقوقها السياسية وفقاً للمادة ( 49/رابعاً) من الدستور وبشان الحقوق السياسية للأقليات فقد اصدرت المحكمة الاتحادية قرارها في الدعوى المرقمة ب( 7/اتحادية/ 2010 ) بشان تمثيل طائفة الصابئة وبقية الاقليات ، كما اصدرت قرارها في الدعوى المرقمة ب( 11/اتحادية / 2010 ) بشان حقوق الطائفة الايزيدية في التمثيل وفق قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 وانعكس هذا التمثيل الخاص بالأقليات والنساء على عددهم في السلطة التنفيذية وفي المناصب القيادية في الدولة على مستوى الوزراء ووكلاء الوزراء والدرجات الخاصة والمدراء العامين. وبشأن تكافؤ الفرص قررت المحكمة الاتحادية في الدعوى المرقمة 42/ اتحادية / 2012 ضمان التمثيل العادل وفق القانون رقم 53 لسنة 2008 للمرأة في المفوضية العليا لحقوق الانسان ) وأصدر مجلس الوزراء القرار المرقم (92) لسنة 2014 على اعتبار ما تعرضت له مكونات الشعب العراقي من الايزيدية والتركمانية والمسيحية والشبك والمكونات الأخرى على يد عصابات داعش الإرهابية جريمة إبادة جماعية وقامت الحكومة العراقية بالحفاظ على رواتب الموظفين النازحين من المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش الإرهابية وذلك من خلال اصدار بطاقات ذكية لاستلام رواتبهم من المناطق التي نزحوا اليها اضافة الى تضمن البرنامج الحكومي للفترة بين عامي 2014- 2018 الاصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية .

# تنفيذاً لالتزام العراق باتفاقية حقوق الطفل

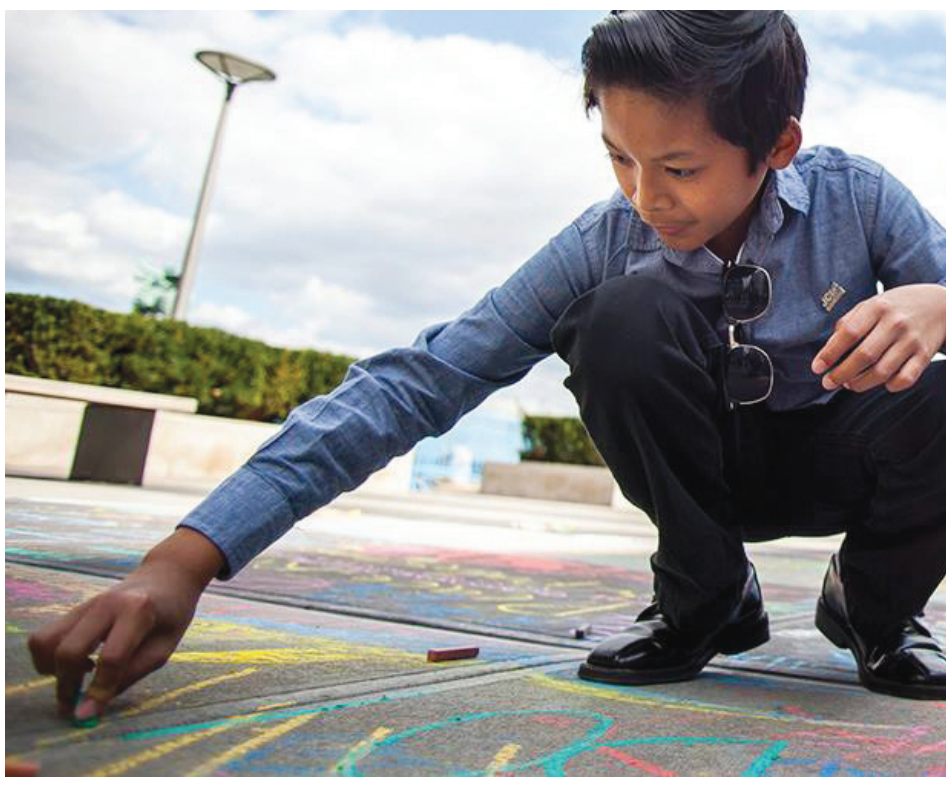

من اولويات الحكومة مساعدة الاطفال للعودة الى مجتمع الطفولة في المناطق المحررة

بعد تحرر المناطق من دنس تنظيم داعش الارهابي يتطلب من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تضافر الجهود لايجاد المعالجات للموضوعات التي خلفها هذا التنظيم ومنها موضوع الاطفال الذين جندهم داعش الارهابي بهدف خلق جيل من الاطفال يحمل الافكار والعقيدة التكفيرية.

وباعتبار ان العراق عضو باتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل لذلك سيتوجب على الحكومة العمل على مساعدة الاطفال للتخلص من الافكار التكفيرية واعادتهم الى مجتمع الطفولة.وقد تضمنت الاتفاقية في المادة (19/1) (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، .....) والمادة (19/2) تضمنت (ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء).اضافة الى المادة (29/1/د) التي تضمنت ( إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين ) .

واشار مقال بعنوان التأهيل النفسي بعد الحروب لغيداء ابو خيران ان الحروب تترك آثارًا عديدة أكثر تعقيدًا وعمقًا مما نتخيل، تتعدى كونها آثارًا جسدية أو عضوية وتمتد إلى الآثار النفسية والعقلية التي قد تبقى وتمتد سنين طويلة حتى بعد أن تشفى الجراح وتختفي،واوضحت الكثير من البحوث والدراسات أن الأطفال الذين تعرضوا لمخاطر الحروب وعايشوها معرضون بشكل خطير للإصابة بالمشاكل العقلية والنفسية التي يُمكن أن تمتد آثارها على مدى سنين طويلة قد تمتد طيلة العمر فتؤثر على مجرى حياة الشخص من جهة، وعلى علاقاته بأسرته ومجتمعه بمؤسساته المختلفة من جهة أخرى.

طور علماء النفس في السنين الأخيرة الكثير من الأساليب والمدارس المتخصصة في علاج اضطراب ما بعد الصدمات واضطرابات الحروب بشكلٍ خاص، منها العلاج المعرفي أو العلاج المعرفي السلوكي وكلا العلاجين يقومان على تغيير أفكار وسلوكيات المريض السلبية وتحويلها إلى أفكار أكثر إيجابية متصالحة مع الواقع، من خلال جلسات عديدة متنوعة تكون بشكل فردي أو مع مجموعة من الأشخاص الذين عانوا وعايشُوا نفس التجربة المؤلمة غالبًا، يعمل المعالج من خلالها على مساعدة المريض لإدراك تصرفاته وأفكاره الحالية والعمل على تغييرها بطريقة تساعد في معالجة التجارب النفسية الأليمة بطرق مختلفة.ولأنشطة الدعم الاجتماعي والأسري آثارًا بالغة الأهمية في علاج اضطرابات ما بعد الحروب، فالكثير من الدراسات توصلت إلى أن نقص الدعم الاجتماعي أدى إلى تدهور مضاعفات الصدمة وتردي الحالة النفسية.وأساليب علاج ما بعد الصدمات أخذت طريقها في علم النفس للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، لعلاج الجنود والمدنيين المتضررين نفسيًا من الحرب وآثارها

ويُعرف الدعم الاجتماعي بتوفير الموارد النفسية والمادية التي تساعد الفرد على مواجهة الصدمات والتغلب عليها، ويأخذ هذا الدعم أشكالًا مختلفة وطرقًا عديدة، منها الدعم العاطف أي تعزيز السلوكات والتصرفات التي تُشعر المصاب بأنه مُحتوى ممن حوله، بالإضافة لتعزيز ثقته بنفسه بكونه محبوبًا ومُتقبلاً في ظروفه كافة، فصدمات ما بعد الحروب عادة ما تؤثر على ثقة الفرد بنفسه ومجتمعه.ولو عدنا بالتاريخ للوراء، لرأينا أن أساليب علاج ما بعد الصدمات أخذت طريقها في علم النفس للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، لعلاج الجنود والمدنيين المتضررين نفسيًا من الحرب وآثارها، ومنذ ذلك الحين أخذ العلاج بالتطور يومًا بعد يوم، ليحتوي أشكالًا عديدة وطرقًا شتى هدفها حماية الفرد من ذكرياته المؤلمة وإعادة تأهيله في الواقع والمجتمع.

# العراق يحقق رقماً قياسياً في انجاز تقرير التمييز العنصري ويقدمه بالوقت المحدد للجنة المعنية في الامم المتحدة

### خلال افتتاحه دورة الاليات التعاقدية الدولية لحماية حقوق الانسان في اربيل

# وكيل وزارة العدل: انجازات الوزارة في ملف كتابة التقارير الحكومية انموذج فريد في المنطقة

اكد وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين جاسم الزهيري، ان انجازات وزارة العدل في ملف كتابة التقارير الحكومية كجزء من الالتزامات العراق تجاه المجتمع الدولي.

قال ذلك اثناء افتتاحه دورة الاليات التعاقدية الدولية لحماية حقوق الانسان في اربيل ،موضحا ان العراق صادق على ثماني اتفاقيات معنية بحقوق الانسان من اصل تسع اتفاقيات وهذا يعد انموذجا فريدا في المنطقة وانعكاس ذلك جليا على اجهزة انفاذ القانون من حيث التزاماتها في مراعاة حقوق الانسان.

ونقل وكيل الوزارة تحيات واهتمام السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، الى الاخوة المشاركين بملف حقوق الانسان بوجه عام وتأكيد السيد الوزير على دعم العاملين عليه في بناء قدارتهم بصورة خاصة، سيما وان الوزارة تعمل على اعداد تقرير العراق ضمن الية الاستعراض الدوري الشامل حيث من المفترض ان يقدم العراق تقريره في شهر اكتوبر من عام ٢٠١٩.

### لنشر مفاهيم الجودة ضمن خطتها السنوية

# قسم ادارة الجودة الشاملة ينظم ورشة عمل تعريفية بمفهوم ادارة الجودة

نظم قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في وزارة العدل ورشة عمل تعريفية بمفهوم ادارة الجودة.

وقال القسم : بناءا على توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، في نشر مفاهيم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في كافة الدوائر العدلية وضمن الخطة السنوية التي اتبعها القسم اجريت هذه الورشة بتاريخ 22/8/2017 .

واضاف القسم : تم خلال الورشة استعراض بنود المواصفة الدولية 2015 :9001 وكيفية العمل بموجبها، اضافةً الى تبسيط الاجراءات لتسهيل عمل الدوائر التابعة للوزارة، لتقليل الاجراءات المتبعة وتقليص الجهد والوقت للوصول لتقديم افضل الخدمات.

### في اطار تنفيذه لخطته التدريبية السنوية للملاكات الهندسية والفنية

# قسم التدريب في وزارة العدل ينظم دورة تدريبية عن (MICROSFT PROJECT)

نظم قسم التدريب التابع لدائرة التخطيط العدلي في وزارة العدل دورة تدريبية خاصة في مجال ( MICROSFT PROJECT) شارك فيها عدد من موظفي دوائر الوزارة واجهزتها العدلية من ذوي الاختصاصات الهندسية والفنية.

واكدت دائرة التخطيط العدلي ان الدورة التي نظمها قسم التدريب على القاعة التدريبية في مجمع الدوائر العدلية استمرت للفترة من 20/8/2017 ولغاية 24/8/2017 .

يذكر ان قسم التدريب في دائرة التخطيط العدلي ينفذ برامج تدريبية مختلفة على مدار السنة في اطار تنفيذه لمفردات الخطة التدريبية السنوية الخاصة به .

### للإطلاع على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء

# فريق من حقوق الانسان يتفقد موقفي الرصافة الأولى والثانية في دائرة الاصلاح العراقية

اجرى فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل، زيارة تفقدية الى موقفي الرصافة الأولى والثانية التابع لدائرة الاصلاح العراقية، للاطلاع على مستوى الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء.

وقال قسم حقوق الانسان: ان الفريق اطلع على البنى التحتية والقواطع السجنية والقاعات الخاصة بالنزلاء، وسير الفقرات القانونية في عمليات الاحتجاز ومراعاة الصحة العامة والإطعام حيث دون ملاحظاته بما ينسجم وأحكام النصوص القانونية الخاصة بحقوق الانسان.

وبحث الفريق مع ادارة الرصافتين اهم المعوقات التي تواجه عمل كوادرها، وسبل تعزيز مستوى التعاون بينهم وبين ادارة المستشفى في تقديم الخدمات الصحية للنزلاء، مؤكدا على توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

# دائرة التنفيذ تفتتح الدورة الاولى لإعداد المنفذين العدليين

اعلنت وزارة العدل، عن بدئ اعمال الدورة الاولى لإعداد المنفذين العدليين، باشراف كوادر مهنية متخصصة، لإشغال وظيفة (المنفذ العدل)، وسد احتياجات دوائر التنفيذ في بغداد والمحافظات من هذا التخصص.

وقال مدير عام دائرة التنفيذ ان الدورة الاولى لاعداد المنفذين العدليين يبلغ عدد المشاركين فيها (27) مرشحاً بعد اجتياز الاختبارات النظرية والعملية للقبول.

تمت هذه الدورة بتوجيه من السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي ومتابعة مباشرة لها.

وستستمر هذه الدورة لمدة شهرين يتلقى المشاركين فيها دروس نظرية وعملية في القوانين والمهارات التي يحتاجها المنفذ العدل في عمله وأبرزها قانون التنفيذ وقانون المرافعات المدنية وقانون الاثبات.

واضاف المدير العام ان تنظيم هذه الدورات يأتي نتيجة للاحتياج المتزايد لهذا الاختصاص ضمن دوائر التنفيذ وأهمية رفدها بمنفذين جدد يتم اعدادهم وفقاً لمناهج دورات تخصصية معتمدة تحقق انجاز العمل وترفع وتيرته ضمن سياقات العمل المهني لافتاً الى ان هذه الدورة ستختتم بمنح المتخرج منها شهادة في هذا الاختصاص تمكنه من مزاولة مهام عمله كمنفذ عدلي، مبينا ان هذه الدورات من شأنها ان ترتقي بعمل دوائر التنفيذ ذات المساس المباشر مع مصالح المواطنين.

واشار المدير العام بان السيد الوزير وجه باجراء عدة تعديلات على قانون دائرة التنفيذ ومنها تثبيت هذه الدورة كشرط لشغل وظيفة المنفذ العدل بالاضافة الى اداء اليمين بعد انهاء الدورة التخصصية وان لايتم تكليف منفذ عدل الا بعد اجتيازه الدورة بنجاح بالاضافة الى عدة مواد اخرى ضمن اختصاص عمله.

# مكتب المفتش العام ينظم حملة للتبرع بالدم دعما للقوات الأمنية والحشد الشعبي

نظم مكتب المفتش العام لوزارة العدل اليوم الثلاثاء، الحملة الثالثة للتبرع بالدم خلال العام الحالي، دعما للقوات الأمنية والحشد الشعبي.

وقال المفتش العام للوزارة حسن حمود العكيلي، ان هذه الحملة تأتي تعبيرا عن مشاعر الوحدة والتلاحم بين موظفي الوزارة، والقوات الأمنية والحشد الشعبي الذين قدموا دماءهم الزكية قربانا لتحرير المدن المغتصبة من العصابات الإرهابية.

وأضاف العكيلي، ان المكتب وبالتعاون مع مصرف الدم في وزارة الصحة، سبق ان نظموا حملتين ناجحتين للتبرع بالدم خلال العام الحالي، مبينا ان تزاحم موظفي الوزارة للتبرع، يعكس المشاعر تجاه المضحين بارواحهم ودمائهم في سبيل الوطن، وهي حالة إيجابية دأب مكتب المفتش العام على تنظيمها بشكل مستمر.

ولفت الى ان شعار الحملة (بدمائكم تستمر الحياة) تأتي كرسالة الى العالم بأن الدماء التي سالت على ارض المعارك تدل على ان الحياة لا تتوقف، ما دام فيها من يضحي ويعبّد الطريق امام الأجيال الأخرى.

### خلال زيارة تفقدية لسجن التاجي المركزي

# قسم حقوق الانسان يعد تقريراً عن البنى التحتية ومستوى الخدمات الطبية و الغذائية

اجرى فريق قسم حقوق الانسان في وزارة العدل زياره تفقدية الى سجن التاجي المركزي وذلك للإطلاع على البنى التحتية وأحوال النزلاء في السجن.

وقال القسم: تم خلال الزيارة اعداد تقريراً شاملاً تضمن معلومات شاملة عن السجن بالإضافة الى ان الزيارة شملت جميع القواطع السجنية وتفقد اوضاع النزلاء من النواحي الصحية والغذائية، مبيناً ان الفريق قيم في تقريره مستوى الخدمات المقدمة في المركز الصحي بالقسم التابع لوزارة الصحة وتم اللقاء بعدد من الاطباء للوقوف على اهم المشاكل التي تواجههم في انسيابية تقديم الخدمات الطبية للنزلاء في السجن.

يشار الى ان هذه الزيارات لقسم حقوق الانسان في السجون تأتي ضمن اطار حرص وزارة العدل على تطبيق مبادئ ومعايير حقوق الانسان الدولية في داخل السجون العراقية.

# دائرة الاصلاح العراقية تؤكد استمرارها في اقامة الدورات التأهيلية والتثقيفية

اكدت دائرة الاصلاح العراقية ان الأقسام السجنية التابعة لها حققت اهدافها في تأهيل النزلاء وتثقيفهم وجعلهم افراد صالحين يساهمون في بناء المجتمع بعد انتهاء فترات محكوميتهم.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: تنفيذا لتوجيهات معالي وزير العدل د.حيدر الزاملي، وتشديده على اهمية تأهيل النزلاء وتطبيق معايير حقوق الانسان الدولية باشرت دائرة الاصلاح بتقديم الخدمات من خلال اقامة دورات التوعية والعناية الصحية للنزلاء ليكونوا افراد صالحين مشيراً الى ان سجن السماوة المركزي نظم عدة دورات توعية في الارشاد الديني ودورات تثقيفية في الحاسوب ودورات مهنية وتأهيل بدني بالتعاون بين شعبتي الارشاد الديني وشعبة البحث الاجتماعي.

واضاف المدير العام: اكملت شعبة التأهيل بالتعاون مع كادر تدريسي متخصص من وزارة التربية مرحلة محو الامية وشملت محورين الاول مرحلة الاساس وكان عدد الدارسين (19) نزيل والمحور الثاني مرحلة تكميلية وكان عددهم (12) نزيل ممن اكملوا مرحلة الاساس.

واشار الى ان مراحل التعليم والقضاء على الامية وتثقيف النزلاء مستمرة حيث يحصل النزيل عند اجتيازة الدور التمهيدي والتكميلي شهادة الرابع الابتدائي ويحق له الاستمرار للحصول على شهادة السادس الابتدائي، مبيناً ان عدد المشتركين في هذه الدورات اكثر من 450 نزيل بواقع ساعتين في اليوم لمدة شهر وقد وزعت ساعات المحاضرات بحيث تسد اوقات فراغ النزلاء.

يشار الى ان ادارة السجن قامت بتوزيع شهادات تقديرية وأخرى تؤيد اجتياز المشتركين هذه الدورات بنجاح لتشجيع النزلاء على المشاركة في الدورات المقامة.

### تضمن قرار نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة

# صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم 4458

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم 4458 والذي تضمن عدداً من التعديلات والقرارات والمراسيم التي اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقالت مدير عام الدائرة شذى عبد الملك: ان العدد تضمن مرسومان جمهوريان، وقراراً لمجلس الوزراء بإصدار نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار والمساطحة عليها بالرقم (251) لسنة 2017. وأضافت: كما تضمن العدد نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لإغراض الاستثمار والمساطحة عليها رقم (6) لسنة 2017، وبيان صادر عن وزارة الثقافة رقم (30) لسنة 2017، كما تضمن تعديل النظام الداخلي لوزارة المالية رقم (1) لسنة 1990 والتعديل الثاني لتعليمات اللجنة الادارية المركزية لطائفة الارمن الارثوذوكس لسنة 1963 رقم (1) لسنة 2017.

### حقوق الانسان في السجون

# الاصل التاريخي لحقوق الانسان

قاسم الحطاب
مدير قسم حقوق الانسان

كان النظام العقابي في العصور الوسطى يعتمد على العقوبات البدنية فلم تظهر عقوبة السجن كجزاء مقرر لمعظم الجرائم الا مع قيام الثورة الفرنسية على المستوى الغربي وكانت السجون عبارة عن مأوى للفقراء والمشردين ليتم اجبارهم على العمل وعلى السخرة. وان فترة العصور الوسطى كانت الدعوة الى احلال العقوبة السالبة للحرية ليست أي السجن عقوبة خفيفة لاتصل للاعتداء على حقوق الانسان ولم يكن من المتصور ان يصبح مصدرا للاعتداء وهو الذي اريد به ان يكون ضمانة لصيانتها من قسوة العقوبات البدنية التي كان يغلب عليها الوحشية والقسوة فبي التنفيذ وكان من مؤيدي هذا الفكر كل من (فولتير / منتسيكيو / بنتام / بيكا يا ) .

غير ان الحالة الت اليه السجون فيما بعد باعثا على اهتمام الباحثين والمفكرين والمصلحين امثال (جون هاورد )الذي اهتم بالسجون والمستشفيات المحصنة التي تحوي المرضى المختلين عقليا وتفرغ الى دراسة حالة السجون والمستشفيات ومنازل الاعمال الشاقة في سنة 1788م ومن بعد هاورد اسهم العالم الانجليزي بنتام في نمو الوعي والاهتمام بالسجون عندما وضع مشروعا لسجن مثالي من الناحية الهندسية وفق الاتي : يبنى السجن بشكل دائري وبمبنيين لقاعات السجناء في الخارج والحراس بالوسط حيث يفصل الزنزانات فواصل وممرات يستطيع مراقبت قاعات النزلاء من الحراس ويستطيع الحراس رؤية النزلاء ليلا ونهارا من خلال وجود نوافذ وممرات بين القاعات لسهولة مراقبة الحراس فان هذه الاعتبارات الامنية التي وضعها بنتام لنموذج السجن النموذجي ليست فقط للحد من خروجهم وانما اصلاحهم ايضا من خلال وضع النزلاء بطائفتين حين فصل المجرمون العائدون نظرا لخطورتهم وبين المجرمون الجدد ولكي لايصبح السجن مدرسة للمجرمين وذهب بعيدا في تحويل السجن الى معمل حقيقي منتج والاستفادة من اليد العاملة للنزلاء وقد اعجب الفرنسيين بنموذج بنتام وقدم رسميا الى مجلس الامة الفرنسي عام 1781م وعلى اثره تم اعتماده وتم منح الفيلسوف بنتام الجنسية الفرنسية ليصبح مواطنا شرفيا فرنسيا وبعد بنتام ظهرت المدرسة السجنية التي اسسها (شارل لوكا) في فرنسا والتي اصدرت المجلة السجنية عام 1877م وبجهود هؤلاء استمر الاهتمام بالسجون وبحقوق المسجونين اما فكرة حقوق الانسان نفسها فترجع الى وقت مبكر واخذت تاخذ الطابع القانوني مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان المصاحب للثورة الفرنسية سنة 1789م. ومن قبله الاعلان الخاص بالثورة الامريكية سنة 1776م وقانون الحقوق والحريات لسنة 1688م وتلت الاتفاقيات والعهود الدولية للمحافظة على حقوق الانسان الى الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان في روما 1950م وتعتبر اول اتفاقية اهتمت بالانسان المسجون حيث نصت الاتفاقية على بنود للمحكوم عليه والمتهم المقبوض عليه وتضمنت نص يسمح للسجناء برفع دعاوي على دولهم امام المحكمة الاوربية لحقوق الانسان التي مقرها فرنسا في مدينة (ستراسبورج) فقد اصدرت المحكمة قرارات كانت ملزمة للدول الاوربية فكانت انتقالة حقيقية من الجانب النظري الى الجانب العملي وسيتم الحديث في الحلقة القادمة على التطور في مسيرة تحقيق حقوق اكبر للانسان المسجون وصدور قواعد متخصصة في مجال السجون وهي الحد الادنى لمعاملة المسجونين التي اقرتها الامم المتحدة في جنيف سنة 1950م

العدل والمجتمع
السنة الثالثة - العدد 26 - ايلول 2017
Third Year- No - 26 - Sept. 2017

# وكيل وزارة العدل يلتقي رئيس هيئة حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان

اكد وكيل وزارة العدل السيد حسين جاسم ناصر الزهيري على اهمية الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بنقل ملف الالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان الى وزارة العدل وتشكيل اللجان المختصة المعنية بكتابة التقارير والرد عليها في وضع الترتيبات اللازمة لديمومة عمل اقسام حقوق الانسان فيها وعمل اللجان المنبثقة عنها، بالاضافة الى انجازات هذه اللجان وتقديمها للتقارير في مواعيدها المحددة.

قال هذا اثناء مشاركته في أعمال الدورة التدريبية الخاصة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان في اربيل، بحضور رئيس لجنة التقييم والرد على التقارير الدولية في حكومة إقليم كردستان الدكتور ديندار زيباري ورئيس هيئة حقوق الانسان السيد ضياء بطرس وممثل وزارة الداخلية في الاقليم السيد رياض صلاح .

وتطرق السيد الوكيل الى الخطة الوطنية لحقوق الانسان وما انبثق عنها من لجان ومنها لجنة التنسيق والمتابعة التي تقع على عاتقها مسؤولية تهيئة التقارير الخاصة بملفات حقوق الانسان في العراق بشكل عام .

وشدد السيد الوكيل على أهمية تواجد ممثلي الإقليم في هذه اللجان لتزويدها بالمعلومات عن واقع حقوق الانسان في الاقليم لتضمينها في التقارير التي يتم اعدادها لهذا الغرض كون تلك التقارير تمثل كل العراق،مشيدا بتعاون حكومة الاقليم وعلى نطاق واسع في هذا المجال حيث تحققت نتائج مهمة في مجالات عدة منها ملف المقابر الجماعية وتدويل جرائم النظام المباد ، مبينا أهمية إعادة تفعيل هذا التعاون من جديد.

من جانبه ثمّن السيد زيباري الجهود المبذولة من قبل وزارة العدل وحرصها على ان تتضمن التقارير الحكومية المعلومات الخاصة باقليم كوردستان ،مؤكدا على اهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين في هذه الملفات المهمة لضمان وصول المعلومات باسرع وقت ممكن الى الجهات الدولية.

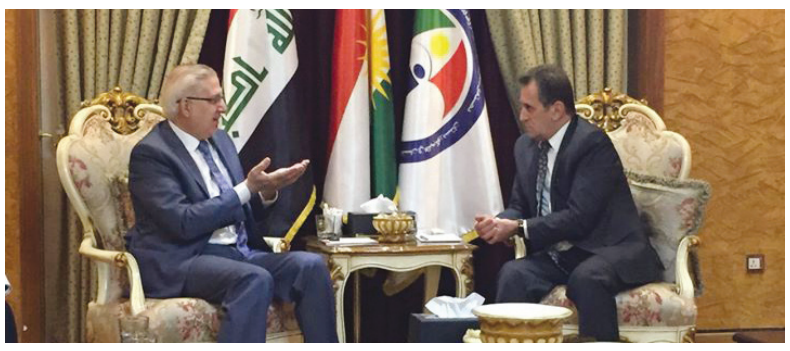

### خلال زيارتها التفقدية لمحافظة واسط

## مدير عام دائرة التسجيل العقاري: توجه بتبسيط الاجراءات الخاصة بمعاملات المراجعين

أجرت مدير عام دائرة التسجيل العقاري فوزية عليوي خفيف، زيارة تفقدية لمحافظة واسط لتفقد الدوائر العدلية والوقوف على اهم احتياجاتها.

وقالت المدير العام: ان هذه الزيارة تأتي في سياق توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، بتشكيل لجان من المدراء العامون لغرض متابعة اعمال الدوائر والمديريات في جميع المحافظات والوقوف على احتياجاتها وتبسيط الاجراءات الخاصة بمعاملات المراجعين.

وأضافت: تم خلال الزيارة متابعة سير العمل بمديريتي التسجيل العقاري الاولى والثانيه في المحافظة، حيث تم اللقاء بعدد من المراجعين والإطلاع على معاملاتهم والوقوف على احتياجاتهم بهدف رفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة.

## لجنة تفتيش السجون في دائرة الصلاح العراقية تتفقد موقف الرصافة الثالثة

اجرت لجنة تفتيش السجون التابعة لمكتب مدير عام دائرة الاصلاح العراقية بوزارة العدل بزيارة موقف الرصافة الثالثة للإطلاع على المعايير السجنية الخاصة بالموقف وطبيعة الخدمات المقدمة للنزلاء.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان اللجنة اطلعت على المعايير السجنية المتبعة في الايداع وتوفير الخدمات للنزلاء والوحدات والمرافق الخدمية الاخرى الخاصة باستقبال النزلاء والردهات السجنية والخدمات الصحية ومياه الشرب والإطعام وساحات التشميس.

واضاف: ان اللجنة بحثت مع ادارة الموقف خطة عمل لتحقيق نسب متقدمة للارتقاء بمعايير الموقف وتنفيذ توصيات وتعليمات تعزز من المعايير القانونية وحقوق الانسان.

يشار الى ان اعضاء لجنة تفتيش السجون هم من منتسبي دائرة الاصلاح العراقية ممن يمتلكون خبرة كبيرة في مجال تفتيش وتقييم السجون الاصلاحية.

## وزارة العدل: ادارة مركز نينوى وكركوك تستكمل تقرير إعادة افتتاح الدوائر العدلية

أجرى فريق من وزارة العدل/ المسؤول عن المركز المسيطر في محافظتي نينوى وكركوك، زيارة تفتيشية في هذا القاطع لتقييم حجم الاضرار التي طالت الدوائر العدلية واعمارها واعادة افتتاح المؤهلة منها.

وقال مدير عام دائرة العلاقات العدلية كامل أمين، ومسؤول المركز المسيطر عن قاطع نينوى، انه ترأس فريقاً من وزارة العدل برفقة مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي، لافتتاح دائرتي كاتب عدل (صباحي / ومسائي) في محافظة نينوى، وتحديد متطلبات اعادة تأهيل وافتتاح الدوائر العدلية في المحافظات المحررة من عصابات داعش.

واضاف المدير العام: ان السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، شدد على تنفيذ التوجيهات الحكومية باعادة العمل في الدوائر العدلية في المناطق المحررة وتوفير مستلزمات العمل من اثاث واجهزة بهدف إعانة العوائل المتضررة من الارهاب على العودة الى مناطق سكناها.

واوضح المدير العام: ان الزيارة التفتيشية شملت الدوائر في صّوبي محافظة نينوى (الايمن والايسر)، ومحافظة كركوك، وتم خلالها تقييم متطلبات الدوائر العدلية والاطلاع على احتياجات الاهالي في المحافظتين، وتم اعداد تقرير كامل بالزيارة من اجل عرضه على الجهات العليا والتعريف بحجم الانجاز المتحقق في ملف اعادة العمل في الدوائر العدلية بالمحافظات المحررة.

## الحبس سنة لمعاون مدير التسجيل العقاري في الكاظمية تسبب ببيع عقار محجوز

أصدرت محكمة الجنح المختصة بقضايا النزاهة حكما على معاون مدير التسجيل العقاري في الكاظمية بالحبس سنة واحدة لتسببه ببيع عقار مشمول بقراري مجلس الحكم (76 و 88) لسنة 2003.

وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، ان المدان (ع.ل.ج) قام في العام 2009 بتمشية معاملة بيع عقار (عمارة) لاحد المشمولين بالقرارين (76 و 88)، على الرغم من ان المحكمة الجنائية العراقية العليا قد وجهت كتابا بوضع إشارة الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لصاحب العقار، وقد تم تعميم إشارة الحجز على كافة مديريات التسجيل العقاري.

وأضاف العكيلي، ان معاون مدير التسجيل العقاري في الكاظمية قام بإصدار معاملة بيع العقار لمواطنين، واكتسب التسجيل شكله النهائي مع وجود قرار بالحجز على ذلك العقار.

وبين المفتش العام ان هذا الموظف ارتكب فعلا ينطبق واحكام المادة 331 من قانون العقوبات، وأصدرت المحكمة قرارها بالحبس سنة على المدان.

## قسم حقوق الانسان ينظم ورشة عمل بعنوان (الآليات الدولية لحماية النساء إثناء النزاعات المسلحة)

نظم قسم حقوق الانسان التابع لوزارة العدل ورشة عمل بعنوان (الآليات الدولية لحماية النساء إثناء النزاعات المسلحة) وذلك على قاعة التدريب التابعة لدائرة التخطيط العدلي في مجمع الدوائر العدلية في الكرخ يوم الأحد الموافق 6/8/ 2017 وبمشاركة موظفين من مختلف دوائر الوزارة.

حيث القى مدير قسم حقوق الإنسان قاسم جاسم حطاب، محاضرة حول العنف الممارس ضد المرأة والتطور وعوامل الخطر المؤدية إلى اقتراف العنف الجنسي، اضافة الى مناقشة المشاكل والمعوقات الخاصة بالآثار الناجمة عن النزاعات المسلحة وأثارها التي تفرز تغيرات اجتماعية بعيدة المدى على المرأة التي تتجاوز إلى هدم مساكن الأسر وتدمير ممتلكاتهم، فضلا عن مناقشة مشاكل العنف النفسي التي لها امتدادات عبر الزمن بفعل تواصل التدني الأمني والاجتماعي والاقتصادي والنفسي بسبب النزاعات ومعاناة المرأة التي فقدت زوجها وأبناءها أو التي تعيش في بيئة غير أمنة.

### بعد لقاء مدير قسم الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي مع عام دائرة التسجيل العقاري

## قسم الجودة الشاملة يقيم دورة تطويرية لملاكات دائرة التسجيل العقاري

بحث مدير قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي السيد تحسين الجبوري مع مدير عام دائرة التسجيل العقاري السيدة فوزية عليوي خفيف، السبل الكفيلة بنشر ثقافة ادارة الجودة الشاملة وتفعيل دور وحدة الجودة في هذا المجال.

وقال مدير قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي، ان المناقشات في هذا المجال اسفرت عن اقامة ورشة تعريفية لمفهوم ادارة الجودة في مقر الدائرة المشار إليها أنفا من قبل مدير وفريق قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي، تم من خلالها استعراض بنود المواصفة الدولية (9001:2015)، وكيفية العمل بموجبها إضافة الى تبسيط الإجراءات لغرض تسهيل عمل الدوائر العدلية وتقليل مستوى الإجراءات المتبعة والجهد والوقت في انجاز المعاملات وتقديم أفضل الخدمات للجهات المستفيدة.

تأتي هذه الخطوة في سياق توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي، الهادفة الى نشر مفاهيم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في كافة الدوائر العدلية وضمن الخطة السنوية للقسم.

## قسم حقوق الانسان يتفقد دائرة الاصلاح العراقية/ موقف الرصافة الثالثة

اجرى فريق قسم حقوق الانسان في وزارة العدل زيارة تفقدية الى دائرة الاصلاح العراقية / موقف الرصافة الثالثة. وقال القسم: تم خلال الزيارة تفقد البنى التحتية والقواطع السجنية وقاعات النزلاء لتطبيق معايير حقوق الانسان وفق التعاهدات الدولية التي وافق عليه العراق.

واضاف القسم: تم الاستماع الى شرح مفصل لعمل الموقف والمعوقات التي تواجه الدائرة من اجل ايجاد الحلول المناسبة لها.

## السجن اربع سنوات وغرامة (491) مليون دينار بحق موظفين تلاعبا بمساحة عقارين في سامراء

اعلن المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن اصدار محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما على موظفان في ملاحظية التسجيل العقاري في سامراء بالسجن لمدة اربع سنوات والزامهما برد مبلغ تجاوز (491) مليون دينار وذلك لتعمدهما التلاعب بمساحة عقارين.

وأضاف العكيلي، ان المحكمة اصدرت حكمين مختلفين على المدانين، الأول يتضمن السجن الشديد لمدة سنتين والزامهما برد مبلغ (227.441.578) مليون دينار بعد قيام المتهمين بتزوير مساحة عقار من (172) متر الى (275) متر، مبينا ان احد المتهمين قام بإخراج السجل من دائرته لغرض التلاعب بمساحة العقار، فيما قام الاخر بإجراء الكشف على العقار وتأكيد المساحة المزورة، فزادت قيمة العقار وبدل استملاكه. وأشار المفتش العام الى ان المتهمين قاما أيضا بتزوير مساحة عقار آخر ولنفس الغرض من (129) متر الى (299) متر، فأصدرت المحكمة المذكورة قرارها بالحبس الشديد لمدة سنتين لكل منهما، مع الزامهما برد مبلغ الضرر البالغ (264.500.000) دينار، لافتاً الى ان قرار المحكمة أكد تنفيذ العقوبات بالتعاقب وعدم اخلاء سبيلهما بعد انقضاء مدة المحكومية، إلا بعد رد مبلغ الضرر الذي بلغ مجموعه (491.941.578) مليون دينار، فيما بلغ مجموع مدة الحبس اربع سنوات لكل منهما.

## وزارة العدل تعلن عن افتتاح دائرتي كاتب عدل في محافظة نينوى

أعلنت وزارة العدل، اليوم الاحد، عن افتتاح دائرتي كاتب عدل في محافظة نينوى، تطبيقا للبرنامج الحكومي الهادف لاعادة الحياة الى المحافظة بعد اكتمال تحريرها من عصابات داعش الارهابية.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي، ان افتتاح دائرتي كاتب عدل (صباحي / ومسائي) في محافظة نينوى، تم برعاية وزير العدل د. حيدر الزاملي، وحضور شخصيات الرسمية، تقدمها مسؤول المركز المسيطر مدير عام دائرة العلاقات العدلية كامل أمين، كما شارك في الحفل عدد من الشخصيات والنواب عن محافظة نينوى.

واوضح المدير العام، ان الوزارة خصصت الميزانية المالية اللازمة لاعادة تأهيل بنايتي الكاتب عدل الصباحي والمسائي في محافظة نينوى، وتوفير مستلزمات العمل من اثاث واجهزة، مبينا ان الدوائر العدلية سجلت حضورها الاول بين المؤسسات الحكومية بعد تحرير المحافظات من تواجد عصابات داعش بهدف اعانة العوائل المتضررة من الارهاب على العودة الى مناطق سكناها.

## دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر حزيران لعام 2017

اعلنت دائرة التنفيذ التابعة لوزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر حزيران الماضي لعام 2017.

وقال مدير عام دائرة التنفيذ وكالة المستشار المساعد د. فتاح محمد: ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر حزيران من العام 2017، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (تسعة وعشرون مليار وثمانية وستون مليوناً وثلاث مائة واربعة عشر الف وتسعمائة دينار) (314،068،29،900)

واضاف المدير العام: ان الامانات المصروفة لمستحقيها بلغت (ستة عشر مليار وستة وستون مليون ومئتان وسبعة وثمانون الف وتسعمائة وسبعة وتسعون دينار) (997،287،066،16)، مؤكدا ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (مليار وستمائة وتسعة واربعون مليونا ومئتان وسبعون الف ومئة وثلاث وعشرون دينار) (649،1،123،270).

واوضح المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرا الى ان (1237) حكم بالنفقة و(92) حكم بأجر حضانة و(481) حكم بالمهر تم حسمها، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها.

وتابع المدير العام: حققت الدائرة نشاطات اخرى تتعلق بالديون بلغ مجموعها (1592) حكم، منها (1199) حكم باداء دين و(91) حكما بتسليم اموال منقولة بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (2484) حكم.

وفي اطار انجازات الدائرة لشهر حزيران اكد المدير العام اجراء الامتحان التحضيري لدورة المنفذين العدول التي شارك فيها مرشحي مديريات التنفيذ في بغداد والمحافظات لغرض تأهيلهم على اداء عملهم في هذا المجال.

## ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي توزع شهادات للمشاركين بدورة المدقق الداخلي

بدعم مباشر من السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وبالتنسيق مع دائرة التخطيط العدلي، استضاف قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي الموظفين المشاركين بدورة المدقق الداخلي التي اقيمت في مقر ادارة الجودة والخاصة بتأهيل كوادر وحدات ادارة الجودة في الدوائر العدلية كافة وعدد من موظفي قسم ادارة الجودة والتطوير المؤسسي من غير الحاصلين على شهادة مدقق داخلي وفق بنود المواصفة الدولية (2015 : 900) اضافة الى بنود المواصفة الدولية (19011) والخاصة بآليات وتقنيات التدقيق الداخلي لغرض تأهيل كوادر وحدات ادارة الجودة لاجراء عملية التدقيق الداخلي في دوائرهم .

وفي ختام الاستضافة جرى توزيع شهادات المشاركة للموظفين من قبل مدير عام دائرة التخطيط العدلي منى متي بيثون والسيد مدير قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي تحسين الجبوري.

### تضمن قرار كمركي صادر عن وزارة المالية رقم (5) لسنة 2017

## صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4457)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4457)، والذي تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (243) لسنة 2017 باصدار نظام مجلس الادارة في دوائر الصحة في المحافظات ونظام مجلس الادارة في المستشفى التعليمي .

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية شذى عبد الملك: ان العدد (4457) تضمن نظام مجلس الادارة في دوائر الصحة في المحافظات رقم (4) لسنة 2017، بالاضافة الى تضمنه نظام مجلس الادارة في المستشفى التعليمي رقم (5) لسنة 2017 وقرار كمركي صادر عن وزارة المالية رقم (5) لسنة 2017. واضافت: أن العدد تضمن ايضاً قراراً صادراً عن لجنة تجميد اموال الارهابيين رقم (12) لسنة 2017، بالاضافة الى تضمنه بيان تصحيح صادر عن رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية وبيان آخر صادر عن وزارة الثقافة .

# العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

السنة الثالثة
العدد 26
ايلول 2017

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي


العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

## خلال زيارتها التفقدية لمحافظة ميسان

# مدير عام دائرة التسجيل العقاري تشدد على ضرورة الاسراع في انجاز معاملات المواطنين

اجرت مدير عام دائرة التسجيل العقاري فوزية عليوي خفيف زيارة تفقدية لمحافظة ميسان، للاطلاع على المشاكل والمعوقات التي تعترض عمل الدوائر العدلية وسبل معالجتها.

وقالت المدير العام: ان هذه الزيارة تأتي في سياق توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، بضرورة قيام المدراء العامين بزيارات وجولات تفقدية الى جميع الدوائر العدلية للاطلاع على سير العمل والوقوف على اهم احتياجاتها.

واضافت المدير العام: تم خلال الزيارة الاطلاع على سير العمل بالمجمع العدلي بالمحافظة وتقييم العمل فيه، وسترفع توصيات الى السيد الوزير بهدف المصادقة عليها لرفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين.

يشار الى ان المدير العام شددت على ضرورة الاسراع في انجاز معاملات المواطنين وتذليل جميع المعوقات خدمة للصالح العام.

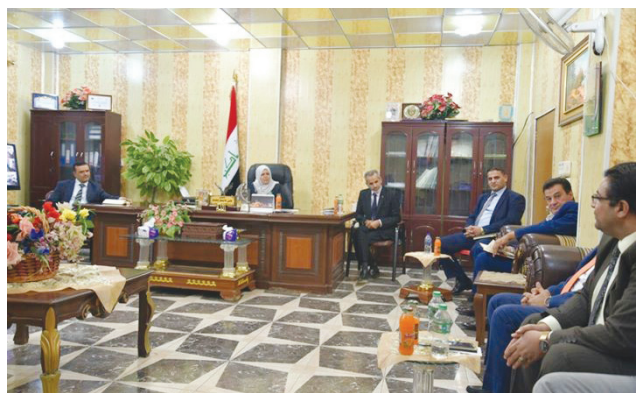

# مدير عام دائرة رعاية القاصرين : قدمنا تقريراً شاملاً عن اوضاع الدوائر العدلية في البصرة وذي قار

أكدت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميغ، نجاح خطة العمل في توفير متطلبات العمل الخاصة بدوائر ومديريات الوزارة بمحافظتي البصرة وذي قار.

وقالت المدير العام: ان هذه الزيارة التفقدية تأتي في سياق توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، لغرض متابعة اعمال المديريات من جميع النواحي والوقوف على احتياجاتها.

واضافت: الزيارة الى الدوائر العدلية في محافظتي ذي قار والبصرة كانت مثمرة، وتضمنت رفع توصيات الى السيد الوزير للمصادقة عليها من اجل سد الاحتياجات ومن ضمنها الكادر الوظيفي، وشراء وصيانة اجهزة التبريد لتلافي حرارة الجو في هذه المحافظات بهدف رفد مسيرة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة.

## ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

# وزارة العدل: الإفراج عن (765) نزيل خلال شهر تموز الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر تموز الماضي.

وقال اعلام الوزارة: ان عدد المفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (765) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (62) من النساء و(703) من الرجال.

وأكد اعلام الوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد المنتهية احكامهم القضائية من النزلاء ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

يشار الى إن وزير العدل د.حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بإلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

## بتوجيه من وزير العدل وبعد استكمال الإجراءات الخاصة

# وزارة العدل: تفتتح دائرة تنفيذ بغداد الجديدة ضمن خطتها الاستراتيجية

افتتحت وزارة العدل دائرة تنفيذ بغداد الجديدة ضمن خطتها الاستراتيجية التي اتبعتها لتقديم الخدمات للمواطنين .

وقال مدير عام الدائرة د. فتاح الجيلاوي: ان افتتاح الدائرة جاء من اجل تخفيف الزخم الحاصل في دائرة تنفيذ الكرادة ولتقديم الخدمات العدلية لاهالي المنطقة .

واضاف المدير العام: ان هذا الافتتاح تم برعاية وزير العدل د.حيدر الزاملي ، وضمن خطة عمل استراتيجية اتبعتها الوزارة لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين.

يشار الى ان حفل الافتتاح حضره وكيل الوزارة الاستاذ حسين الزهيري، وبحضور رسمي وجماهيري، وقد اشاد الحاضرون بجهود وزارة العدل في تقديم الخدمات العدلية.

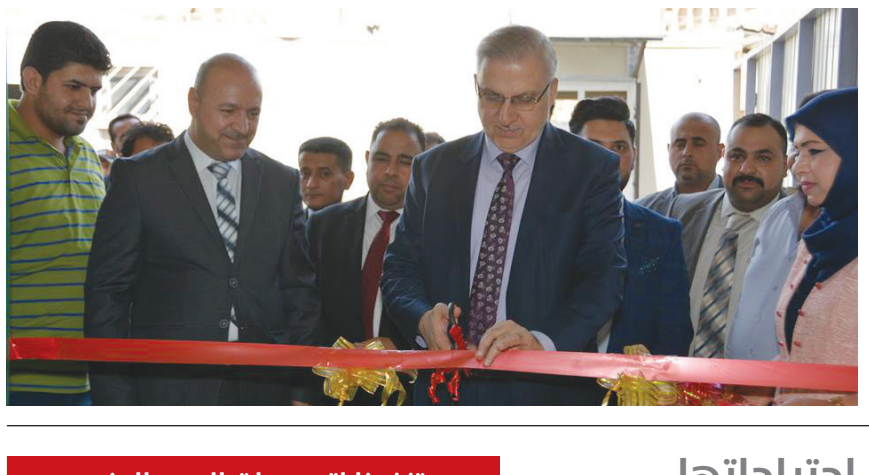

## للاطلاع على الخدمات المقدمة في محافظة البصرة وتفقد احتياجاتها

# وكيل وزارة العدل الاداري ومدير عام التسجيل العقاري يجريان زيارة تفقدية

اجرى الوكيل الاداري لوزاره العدل الاستاذ عبدالكريم فارس مع مديرعام دائرة التسجيل العقاري فوزيه عليوي خفيف، زياره تفقديه الى مديريات التسجيل العقاري في (البصره الاولى، والثانيه والقرنه، والمدينه) للإطلاع على سير العمل فيها.

وقال المدير العام: ان هذه الزيارة تأتي في سياق توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، لغرض متابعة اعمال المديريات من جميع النواحي والوقوف على احتياجاتها.

واضاف المدير العام: تم خلال الزيارة الاطلاع على اقدم سجل عقاري في البصره يعود تاريخه الى عام(١٨٨٠)، كما تم التوجيه بضروره تحسين الخدمات في بنايات مديريات التسجيل العقاري للنهوض بواقع العمل فيها.

يشار الى ان الزيارة تضمنت لقاءات مع عدد من المواطنين من مراجعين المديريات وتم الإطلاع على معاملاتهم والاستماع الى طلباتهم وتم التوجيه بسرعه انجاز المعاملات وتبسيط الاجراءات.

## بهدف توعية الموظفين بالقوانين الدولية لحقوق الانسان

# قسم حقوق الانسان ينظم ورشة عمل في مجال القانون الدولي الإنسان

نظم قسم حقوق الإنسان في وزارة العدل ورشة عمل تخصصية في شرح القواعد والآليات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني، استناداً لتوجيهات وزير د. حيدر الزاملي والمتضمنة نشر وتوعية موظفي المؤسسات العدلية بالقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

واكد قسم حقوق الانسان ان الورشة تناولت شرح موجز للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتاريخ نشأته وتطوره، اضافة الى انها سلطت الضوء على مرحلة تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومهامها في العالم والمتضمنة الاشراف على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

واشار القسم ان أعمال الورشة اختتمت بعد شرح الآليات والقواعد الخاصة بالقانون الدولي الإنساني.

يذكر ان محاور الورشة قدمها كل من السيد (سيف والي علي) معاون مدير قسم حقوق الإنسان والسيد (فراس كريم جبار) مسؤول المتابعة في قسم حقوق الإنسان.

## بتوجيه من وزير العدل لتقديم الخدمات للمواطنين

# افتتاح دائرة كاتب عدل الصويرة المسائي في محافظ واسط

افتتحت وزارة العدل دائرة كاتب العدل الصويرة المسائي في محافظة واسط ضمن الخطة الاستراتيجية التي اتبعتها الوزارة لتقديم الخدمات للمواطنين.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي: ان هذا الافتتاح تم برعاية السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي وضمن خطة عمل استراتيجية اتبعتها الوزارة لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين وتبسيط الاجراءات. وأضاف المدير العام: ان افتتاح الدائرة جاء لتخفيف الزخم الحاصل على الدوائر الصباحية، وان حفل الافتتاح شهد حضور رسمي وجماهيري وقد اشاد الحضور بجهود وزارة العدل في تقديم الخدمات العدلية لأهالي محافظة واسط.

يشار الى ان دوائر كاتب العدل المسائي تقدم خدماتها لشريحة الموظفين في بغداد والمحافظات لفترة مابعد الدوام الرسمي لتسهيل انجاز معاملاتهم.

## تنفيذا لتوجيهات السيد الوزير في تطبيق برنامج الاصلاح الحكومي

# قسم ادارة الجودة الشاملة يبحث اجراءات رفع مستوى الأداء الفردي والمؤسسي للدوائر العدلية

أعلن مدير قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في مكتب السيد الوزير، عن اكمال الاجراءات الخاصة بتطوير ورفع مستوى الأداء الفردي والمؤسسي للدوائر العدلية وتحسين مستوى تقديم الخدمات وبجودة عالية.

واكد مدير القسم، ان وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه باعداد برامج عمل خاصة بجميع الدوائر العدلية من شأنها ان تساهم في تحسين مستوى العمل فيها تطبيقا لبرنامج الاصلاح الحكومي، مشيرا الى انه التقى بمعاون مدير عام دائرة الإصلاح العراقية لشؤون التدريب والسادة مسؤولي وحدة الجودة في الدائرة أعلاه وتم مناقشة سبل تعزيز التعاون والتنسيق وطبيعة الاجراءات المتخذة لإغراض التحسين والتطوير لدى دائرة الإصلاح العراقية بكل أقسامها المنتشرة في جميع المحافظات.

## توجيهات

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)**

**١**

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتواني عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي ( الابتزاز والرشوة ) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقاً لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم( ١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

**٢**

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا .

وزير العدل

د.حيدر الزاملي


العدل والمجتمع

مصور فوتغراف: امجد الحكيم | مصور فوتغراف: فراس المهداوي | مصور فوتغراف: مصطفى وليد | محرر: ثائر الجبوري | محرر: غزوان الظالمي | محرر: احمد عبد الكريم | الطباعة والاخراج الفني: شركة الانس للطباعة والنشر

WWW.moj..gov.iq | قسم شؤون المواطنين 07702919261 — 07810622836 | shakawe@moj.gov.iq | citizens_mog@yahoo.com | العدل والمجتمع /WWW.faecbook | توزع مجاناً